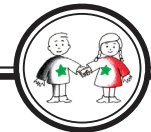


ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطّعدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

دعم غزة..

بتوسيع رقعة المقاومة

غزة تصمد رغم الحديد والنار والتجويع والحصار والتآمر الرسمي العربي والدولي، وتسطر نموذجاً جديداً للصمود دخل التاريخ إلى جانب النماذج التي سبقته، وتضيف إليها بعداً جديداً، فهي كالنماذج السابقة تستنهض دعماً شعبياً في كل مكان، ولكن لم يحصل حتى الآن حصار دولي ورسمي عربي مضاف إلى الحصار المباشر، بالشكل الذي يحصل فيه..

كل ذلك يؤدي إلى زيادة الغضب في كل مكان، ويمكن القول- رغم كل ما قد يحصل في حال وقوع أسوأ الاحتمالات- إن غزة انتصرت منذ الآن. لقد انتصر نموذجها الذي لا تستطيع أية قوة أن تكسر إرادته.. وحتى لا يحصل هذا الأسوأ يجب التبصر في الحالة القائمة وفهم ما يريده الإسرائيليون وحلفاؤهم الإمبرياليون الأمريكيون تماماً، وبناء سلوك كل قوى المقاومة والممانعة على هذا الأساس.

ليس من المبالغة القول إن غزة اليوم هي عقدة رئيسية تتكثف فيها.. تتكثف في نقطة واحدة.. تناقضات عالمية وإقليمية، وإنه على مصير المعركة فيها سيتحدد مسار الأحداث اللاحقة في منطقتنا وفي القوس الكبير من باكستان إلى القفقاس، وبالتالي في العالم أجمع..

إن الإمبريالية الأمريكية، بفشل النسخة الأولى من إستراتيجيتها العسكرية في المنطقة، ومع انفجار أزمته الاقتصادية الداخلية التي تعممت وأصبحت كونية، ومع قدوم أوباما إلى الحكم- الممثل الجديد للأوساط الإمبريالية الأمريكية-، تنتقل إلى مرحلة جديدة تضطر فيها إلى تغيير إدارتها الإستراتيجية لبلوغ الأهداف الإستراتيجية نفسها التي سعت وراءها إدارة بوش الراحلة. فأيّ يمكن التعديل في المسار الأمريكي؛ في الأهداف أم في الأدوات؟ إنه حتماً في الأدوات وليس في الأهداف. فإذا كان من المطلوب سابقاً إخضاع بلدان «منطقة الشرق الأوسط الكبير»، بلداً بلداً وبالدور عبر الآلة العسكرية الأمريكية مباشرة، فإن المطلوب اليوم هو إخضاع كل البلدان التي تدخل في هذا القوس الكبير دفعةً واحدة، وبحروب داخلية محلية تعفي الآلة العسكرية الأمريكية من التدخل المباشر المنهك، بحيث تصبح مشرفةً وموجهةً لهذا الصراع، وصولاً إلى تلك الفوضى الخلاقة التي دعت إليها «الأنسة رايس» والتي تستهدف في نهاية المطاف إنقاذ الدولار وتشغيل المجتمع الصناعي العسكري بطاقته القصوى، وإرباك المنافسين الكبار في الصين وروسيا وأوروبا عبر إزعاجهم واستنزافهم من خصاصاتهم..

ويتبين من مسار الأحداث خلال الأشهر الماضية أن لإسرائيل والصهيونية دوراً هاماً وأساسياً في هذا المخطط، دوراً تنفيذياً على أرض الواقع، من الهند وباكستان إلى القفقاس. أي أن الآلة الأمريكية الضخمة غير قادرة على إنجاز مهمتها العظمى دون التعاون والتحالف الوثيق على الأرض مع إسرائيل والصهيونية العالمية، والتي تبين أنها تقوم بدور هام في نقاط كثيرة من هذه المنطقة.

والحال هذه استراتيجياً، فإن إسرائيل لا تستطيع أن تلعب الدور المطلوب منها دون «حدود أمنة وبسرعة»، من هنا نفهم التحركات التكتيكية التي قام بها حلفاء الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية، فهؤلاء الحلفاء يعملون بطريقة مخالفة؛ ظاهرها بريء وباطنها خبيث، تارة في العلن وتارة في الخفاء، وأحياناً ما بينهما.. وكان هدف هذه التحركات التكتيكية تقييد سورية وحزب الله سياسياً، كي يصبح تحقيق هدف الحدود الأمنة لإسرائيل ممكناً، واتبعت كما هو معروف في هذا الاتجاه سياسة العصا والجزرة. والحقيقة أنهم واهمون إذ يحسبون أن العقبة الوحيدة الباقية نحو الهدف المنشود هي غزة التي يعتقدون أنهم إن أحرقوها ودمروها، يستطيعون بعد ذلك إدخال قوات دولية إليها- لا مشكلة إن كانت عربية أو شرق أوسطية أو أجنبية- تكون مهمتها الأولى الحفاظ على أمن إسرائيل. ولكن الخديعة تكمن في أن هذه القوات ستدخل تحت شعار «إنقاذ غزة من النار الإسرائيلية وحصارها»..

إن الإمبريالية الأمريكية بمنعها، حتى الآن، عقد قمة عربية، وكذلك منعها مجلس الأمن من اتخاذ قرار بصدد غزة، تريد تهيتة الظروف كي يكون هذا القرار مكملاً للتهدة التكتيكية التي تقوم بها إسرائيل بالحديد والنار، كي تصبح غداً نافذة بقوة قرار دولي يصب استراتيجياً في مصلحة إسرائيل ومخطط الولايات المتحدة الأمريكية..

نحن علي ثقة أن غزة قادرة على الصمود طويلاً في وجه إسرائيل، وهي إن فعلت ستفشل المخطط الأمريكي، أو على الأقل ستضعفه، وتضعه في موقع غير ملائم للتحقيق اللاحق.. ولكن على قوى المقاومة والممانعة في المنطقة أن تكون جاهزة لتوسيع رقعة المقاومة المباشرة لمنع سقوط غزة تحت قبضة القوات الدولية مهما كان لونها، إن حصل ذلك، لأن سقوط غزة اليوم سيغني سقوط بيروت غداً وسقوط دمشق بعد غد.

إن غزة هي خط دفاع أساسي ضد المخطط الأمريكي- الإسرائيلي في المنطقة، ويمكن لها بالدعم الشعبي العالمي المتصاعد، أن تتحول إلى بداية خط هجوم واسع يحرق المخطط الأمريكي- الإسرائيلي وأصحابه. وكل ما في الأمر هو التبصر والإرادة والحزم ونقل المبادرة في اللحظة الحاسمة إلى يد القوى التي تمثل المقاومة والممانعة في كل المنطقة، وفي ذلك ضمانة لكرامة جميع بلدان المنطقة وكرامة جميع شعوبها..



...يا عدو الشمس لكن لن أساوم.. وإلى آخر نبض في عروقي سأقاوم!

جبهة مواجهة أخرى ب«الغاز»



بعد أيام فقط على إعلان منظمة الدول المصدرة للغاز، و«انتهاء عصر الغاز الرخيص» كأداة ضغط اقتصادي سياسي من المعلنين بوجه التحكم الأمريكي بمنظمة أوبك المصدرة للنفط، أمر رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين شركة «غازبروم» الحكومية التي تحتكر تصدير الغاز الروسي بوقف إمدادات الغاز لأوكرانيا لأن كييف تسحب كميات منه دون وجه حق.

ويأتي ذلك غداة إعلان الكسندر ميديفيد، نائب رئيس «غازبروم» أمام الصحفيين أن أوكرانيا أغلقت أنبوب نقل الغاز الرابع والأخير الذي يضخ عبره غاز الترانزيت إلى أوروبا التي أكدت وكالة الطاقة الدولية إن عدة دول فيها ستواجه صعوبة في توليد الطاقة الكهربائية أو توفير التدفئة، إذا استمر النزاع الروسي الأوكراني بشأن الغاز، في وقت يحصل الاتحاد الأوروبي على نحو ربع احتياجاته من الغاز من روسيا، و ٨٠ ٪ من هذا الغاز يأتي عبر أنابيب موجودة في أوكرانيا. وذكرت وكالة نوفوستي أنه سبق لأوكرانيا أن أغلقت ثلاثة أنابيب، كان الغاز الروسي يضخ بواسطتها إلى المستهلكين الأوروبيين عبر أراضيها، في حين يتهم الإعلام الأوروبي - الأمريكي روسيا بأنها هي من تقف وراء هذا الإيقاف، في تقاذف للاتهامات لا تخفى وراءه كذلك التنازعات السياسية بين موسكو وكييف، من جهة، وموسكو والغرب وواشنطن من جهة أخرى..

وأوقفت «غازبروم» بالكامل يوم الثلاثاء، كما تقول شركة «نفط غاز أوكرانيا»، تجهيز الغاز إلى أوكرانيا، وذلك بسبب عدم توقيع عقد لعام ٢٠٠٩، كما رفضت الشركة الروسية تعويض الغاز الذي استحوذت عليه أوكرانيا، وكان مخصصاً للتصدير إلى البلدان الأخرى.

وأعلن السكرتير الصحفي للشركة الأوكرانية، فالنتين زميليانسكي، لنوفوستي أنه يتعين على «غازبروم» نفسها تسوية هذا الوضع مع أوروبا. ويبدو أن لهذا الصراع المستجد تفاعلات لاحقة، ولاسيما مع تأثر ما لا يقل عن ١٢ دولة أوروبية بقطع إمدادات روسيا، وترك عشرات آلاف البشر دون تدفئة. إذ أعلنت كل من بلغاريا واليونان ومقدونيا ورومانيا وكرواتيا وصربيا وتركيا أمس توقف شحنات الغاز الروسي إليها، في حين أكدت فرنسا وألمانيا والنمسا وبولندا وهنغاريا انخفاضاً كبيراً في إمدادات الغاز الروسية لها.

غزة الصامدة..

تقاوم النار.. والحصار.. والدمار..3

مصرف سورية المركزي..

استطلاع رأي على الطريقة السورية 5

إضعاف البنية التحتية..

انقطاع الكهرباء بين التقنيين والتدمير 7

إخلاء «بالتي هي أحسن»!!

يبدو أن محافظة دمشق قد وضعت نصب أعينها مسألة الهدم والإخلاء بعد صدور قانون المخالفات، وجعلتها من أهم أولوياتها، حيث لا يمر شهر دون أن تتحف المواطنين الأمنيين بإندارات الإخلاء المتعاقبة. وكان من آخر «إنجازاتها» في هذا المجال الإنذار الذي وجهته في الأسبوع الماضي إلى سكان حارة «الدواجن» في حي الزبلطاني، التي يزيد عدد البيوت الموجودة فيها عن ٢٠٠ بيت، مطالبة إياهم بإخلاء مساكنهم ضمن مهلة لا تتجاوز الشهر.

لا يعنينا كثيراً أن نناقش هنا مخططات التنظيم المجحف ومراسيم المخالفات، فهذا الموضوع قد أثر ونوقش مطولاً على صفحات جريدتنا، ولكن ما يهمنا هو إظهار اللامبالاة واللاإنسانية التي يبدونها مسؤولو المحافظة تجاه أوضاع المواطنين، فهذا الإنذار القاسي جاء في فترة شديدة الحرج بالنسبة لسكان المنطقة، حيث أن المحافظة تطالبهم بإخلاء منازلهم بسرعة في عز الشتاء، وأثناء فترة امتحانات أبنائهم وبناتهم، فلو أن مطلق الإنذار اختاروا توقيتاً أكثر ملاءمة لظروف الناس، في الربيع أو الصيف مثلاً، فلربما كان باستطاعتهم أن يجدوا لأنفسهم ملاجئ مؤقتة في الحدائق العامة، أو على قارعة الطرقات!! ولكن بإمكانهم أن ينقلوا أولادهم إلى مدارس أخرى تكون أقرب إلى موطن تشردهم الجديد!!

مسؤولون يعرضون أكثر من ١٥٠٠ مواطن للتشرد.. ومواطنون يتبغفون بمعنويات خائفة إنذارات مسؤوليهم، هذا جانب مما وصلنا إليه بعد سنوات طويلة من التطوير والتحديث على كل الأصعدة، وفي ظل ظرف إقليمي ودولي يهدد منطقتنا بإندارات مشابهة لإنذارات محافظة دمشق العتيدة!!

وزارة العمل... ضدّ العمل!!

◀ زهير مشعان

قد نتفهم -ولا نقبل- محاولة إدارات الشركات الخاصة ابتلاع حقوق العمال، لحرصها على مصالحها الخاصة وأرباحها، لكن أن تقف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وعلى رأسها الوزارة، لأجل مصلحة شركة خاصة، ضدّ حقوق العمال التي حصلوا عليها بحكم قضائي مبرم، فهذا ما لا يمكن تفسيره إلا بأن وراء الأكمة ما وراءها، وهذا يتطلب وقفة جدية، والتساؤل: أين ممكن الفساد؟

الاستئناف العمالية بدير الزور من مؤسسة التأمينات بيان براءة ذمة شركة «إم بي» بالكتاب رقم ١٢ / ٢٠٠٤، فكان رد المؤسسة بأن الشركة مذمومة للمؤسسة عن عقود أخرى، فصدر قرار المحكمة القطعي رقم ٢٧ تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٤ برد دعوى الشركة، وأحقية العمال بصرف جداول الأجر. ولم تنفذ مؤسسة التأمينات بدير الزور القرار، وادعى فيها السيد جمال أبو الخير أن القرار غير واضح ويحتاج إلى تفسير، وتقدم العمال بطلب قانوني للمحكمة للتفسير، فأكدت المحكمة أن القرار واضح ولا لبس فيه، وبهذا تكون المؤسسة قد خالفت كتاب الوزارة السابق، الذي ينص على عدم وقف الأجر إذا لم تكن الشركة بريئة الذمة، بينما هي مذمومة ولا تزال تعمل، وأيضاً خالفت قرار المحكمة!!

وقدّم القرار إلى قاضي التنفيذ المدني بدير الزور الذي سطر كتاباً إلى المؤسسة للتنفيذ، لكنها لم تنفذ!!

ملخص القضية أن ثلاثة عمال، هم: خالد تيسير الأحمد، ويوسف الغضبان، وحسين موسى الأحمد، يعملون في شركة «إم بي للحفر عبر البحار» (شركة نفطية) موقع دير الزور، طردوا تعسفياً من الشركة، ووفقاً للقانون استحقوا الحصول على ٨٠٪ من أجورهم.

وفي ٢٢/٣/٢٠٠٣ صدر عن وزيرة العمل السابقة غادة الجابي الكتاب رقم ع/٢/٢٢٢٠ الذي يحدد شروط وقف أجور العمال المسرحين: ١- وقف أجور العمال يتم عن طريق رئيس لجنة تسريح العمال.

٢- كما يجب على صاحب العمل أن يثبت انتهاء عقد العمل للحقارة، وتقديم براءة ذمة من التأمينات الاجتماعية.

وطالب العمال المسرحون بأجورهم نظراً لعدم انطباق هذه الشروط على حالتهم، فتقدمت الشركة بدعوى قضائية في مواجهة دعوى العمال. ووفقاً لكتاب الوزارة المذكور، طلبت محكمة

شركة المشاريع المائية (فرع الحسكة) إلى أين؟

يذكر الكثير من الانتقادات والملاحظات السلبية عن شركة المشاريع المائية وفرعها في الحسكة، وفي هذه الانتقادات الكثير من الموضوعية والصحة، ومن المعروف أن فرع الحسكة هو نتاج دمج شركات أخرى لأكثر من مرة (رصافة، ربما...)، وهي التي قدمت للمحافظة كل المشاريع المفتاحية الأساسية من أبنية وسدود وأقنية ري وطرق، ويمتاز العاملون في هذا الفرع بالجدية والإخلاص والخبرة العالية في تنفيذ المشاريع، حيث أن الكوادر العاملة حالياً في القطاع الخاص ودوائر الدولة (خدمات فنية، بلديات...) هم ممن كانوا يعملون في هذه الشركة.

ولكن مصيبة هذا الفرع تكمن في الفساد، وسوء الإدارات المتعاقبة، والنهب المستمر لسنوات طويلة، وعلى مرأى ومسمع من الجهات الوصائية والحكومية والنقابية.

والجزء الأكبر من مشكلته تكمن لدى من يستلم إدارته، فقد تبين بالتجربة ومن خلال الواقع، أنه قبل استلام الإدارة الحالية تحسن عمل الفرع من حيث متابعة العمل وصرف أجور العاملين، رغم الملاحظات على تعويضات العاملين التي لم تكن بالمستوى والشكل المطلوبين، وفي فترة (حكم) الإدارة القائمة على رأس الفرع حالياً، تراكمت أجور العاملين لمدة خمسة أشهر، وانتهت كل المزاي التي كان العمال يتمتعون بها طيلة الفترات الماضية، فتوقفت الطبابة وصرف الأدوية للعاملين، ووقعت صناديق النقابة في العجز عن تسديد التزاماتها للمتعاقدين، لأن الفرع لا يسد ما يحسم من العاملين لمصلحة صندوق المساعدة وصندوق النقابة، وبرز الكثير من المشاكل في تسديد أقساط المصارف وغيرها.

نتمنى أن يترك السيد المدير العام برجه العاجي، ويوزر فرع الحسكة ليطلع على مشاكله ميدانياً، وأن يقبل الطاقم الحالي، وخاصة مدير الفرع والمدير الفني اللذين أجهزا على ما تبقى في الفرع من قدرة على العمل، خاصة وأن للسيد مدير الفرع الحالي سابقة أخرى، عندما استلم الفرع لمدة شهور في فترة سابقة، فلم يتم خلالها تسديد أي راتب للعاملين، وبالتالي تراكمت على الفرع أجور عدة أشهر، علماً أنه دخل لحساب الفرع حينها ٢٠٠ مليون ليرة سورية كخشف، فكيف سيحل المدير مشاكل الفرع الآن وهو المعروف بتهربه من المسؤولية؟

إن العاملين ينظرون بخوف وألم إلى مصير عوائلهم، وينتظرون أن ينظر إلى وضعهم من يجب أن يتحمل المسؤولية، خاصة السيد المدير العام، علماً أنهم مستعدون لتحمل كل واجباتهم، كما تحملوها طيلة سنين طويلة

■ مراسل قاسيون- الحسكة



ولغاية تاريخه، مازال القرار في أدراج السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارتها، وما تزال حقوق العمال ضائعة، ومعاناتهم تزداد يوماً بعد يوم، في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي السيئ الذي يزداد سوءاً كل يوم، بسبب سياسة الفريق الاقتصادي في الحكومة، والتي تعتبر وزيرة الشؤون الاجتماعية إحدى أهم أعضائه.

وفي الختام نقول: من ينصف هؤلاء العمال، إذا كان القائمون على تنفيذ القانون لا ينفذونه، بل ويخالفونه متعمدين؟

تعميم ومخالفة... والضحية عمال العتالة!!

حتى هذا التاريخ، وهذا مخالف لتعميم رئيس مجلس الوزراء.

وقد قام المكتب التنفيذي في الاتحاد العام برفع مذكرتين إلى وزير الزراعة، الأولى حول إعادة النظر في عقود عتالة مؤسسة الأعلاف، والثانية من أجل توجيه مؤسسة إكثار البذار للتعاقد مع النقابات، ولكننا نخشى أن يستجيب وزير الزراعة لطلب مؤسسة إكثار البذار، ويرفع كتاباً بذلك إلى رئاسة مجلس الوزراء، ليتم عرضه على اللجنة الاقتصادية، والموافقة بعد ذلك على عدم إلزام الجهات العامة التي لديها عقود عتالة بالتعاقد مع نقابات العتالة، كما جرى في عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ عندما وجه وزير النفط مذكرة بهذا الخصوص.

● النقطة الثانية:

صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦/ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨ لتطبيق نص المادة ٦٣/ من القانون ٥١/ لعام ٢٠٠٤، والمتضمن إعطاء زيادة بنسبة ١٠٪ على كافة عقود العتالة، ولكن الوزارات والمؤسسات والشركات لم تطبق هذا القرار، وفي ٢٢/١١/٢٠٠٨ صدر تعميم من السيد رئيس مجلس الوزراء يؤكد على تطبيق القرار ٤٦/، والمبادرة الفورية لصرف التعويضات عن فروقات الأسعار على المواد والخدمات وأجور اليد العاملة الداخلة في تعهدات القطاع الخاص، إلا أن قرار رئيس مجلس الوزراء بخصوص هذه الزيادات لم يطبق إلا في مطحنة طرطوس وفرع شركة المطاحن بحلب!!

نطالب بحق عمال عتالة بالحصول على هذه الزيادات في جميع المؤسسات والشركات التي لديها عقود عتالة، أسوة ببقية العاملين في الدولة.

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت التنظيم النقابي لعمال العتالة، من أجل حصولهم على حقوقهم كاملة، وعلى رأسها الزيادة المقررة.

وتوجّه العمال إلى وزيرة العمل الحالية بشكوى بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٨ وطلب لتنفيذ القرار، فلم تستجب!! وجددوا شكواهم مرة ثانية بطلب آخر، قدم بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٨ ولم تستجب الوزارة أيضاً!! مع العلم أن من لا ينفذ الأحكام القضائية يعرض نفسه لدعوى جزائية، حيث تقول المادة ٣٦١ من قانون العقوبات السوري العام: «كل موظف يستعمل سلطته أو نفوذه مباشرة أو غير مباشرة ليعوق أو يؤخر تطبيق القوانين، أو تنفيذ قرار قضائي، أو مذكرة قضائية، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين».

ضمن اجتماع المجلس العام لنقابات العمال المنعقد بتاريخ ٢١ و٢٢/١٢/٢٠٠٨، طرح النقابي حسين الهكل مداخلة هامة حول واقع عمال العتالة والخدمات، الذين كنا قد تابعنا موضوعهم لأكثر من مرة على صفحات «قاسيون»، ولأهمية النقاط التي أثارها الرفيق النقابي، سننشر فيما يلي المطالب التي طرحها أمام ممثلي الحكومة في الجلسة:

● النقطة الأولى:

تم رفع كتاب من الإدارة العامة لمؤسسة إكثار البذار رقم ٥١٦/ تاريخ ١٢/١١/٢٠٠٨ إلى وزير الزراعة، والمتضمن التوسط إلى رئاسة مجلس الوزراء من أجل استثناء المؤسسة من تعميم مجلس الوزراء رقم ٥/٧٣٢٩ تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٧، والمتضمن إلزام الجهات العامة التي لديها عقود عتالة بالتعاقد مع نقابات العتالة، وقد ذكر في الكتاب بأن التعاقد مع النقابات يكبد المؤسسة مبالغ تقدر بحوالي ١٠٠/ مليون ليرة، بالمقارنة مع العقود المبرمة مع المتعهدين.

إلا أنه قد تبين لنا من خلال سؤال جميع النقابات في المحافظات بأن المبالغ الذي يتم دفعها خلال العام لقاء عمليات العتالة في جميع المحافظات لا تصل إلى ٣٠/ مليون ليرة!! فمن حقنا أن نساءل إذن: ما هو السبب الذي دفع المؤسسة العامة لإكثار البذار إلى رفع هذا الكتاب للسيد وزير الزراعة، واختلاق هذا المبالغ الخيالي الضخم؟! لا نرى إلا جواباً واحداً وهو رغبة المؤسسة بالتعاقد مع المتعهدين، وجميعنا يعرف معنى ذلك!!

مع العلم بأن المؤسسة تقوم بتجديد العقود للمتعهدين منذ عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم، ولم تقم بإبرام عقود مع نقابات العتالة في كل من محافظة الحسكة ودير الزور والرقعة وحماة



وحليب) لكثرة ما يتعرضون له من سموم ودخان وأبخرة أثناء الحرائق، ورفع قيمة بدل الطعام من ٧٥ إلى ١٥٠ ل.س للمناوبة الواحدة، وجعل عائلات رجال الإطفاء تستفيد من جديد من خدمات الطبابة، إذ كان أبناء هذه العائلات سابقاً يتلقون العلاج في مشفى الهلال الأحمر، ولسبب نجهله امتنع المشفى عن استقبالهم، وبالنسبة لرجال الإطفاء الذين لقوا حتفهم أثناء تأدية الواجب، فمن حق أنباتهم أن يعاملوا معاملة أبناء الشهداء.

والمطلوب من الجهات المعنية وأصحاب الضمائر الحية هو القيام بواجبهم تجاه رجل الإطفاء، وإنصافه في البعض من حقوقه.

بصراحة



النقابية المطالبة... خياراً للطبقة العاملة

◀ عادل ياسين

يحلّ في الشهر الأول من كل عام موسم المؤتمرات السنوية للنقابات، وذلك وفقاً لقانون التنظيم النقابي، حيث يطرح النقابيون القاعدون (لجان نقابية، متممون) مداخلاتهم التي من المفترض بها أن تعكس الواقع العمالي (مطلبياً وانتاجياً وحقوقياً)، ومن المفترض بهذه المؤتمرات أيضاً أن تقدم كشف حساب للعمال عما أنجزته نقاباتهم خلال العام، وما هي خطة العمل المفترض أن يقرها المؤتمر لإنجاز تلك المطالب، والدفاع عن الحقوق المكتسبات والآليات المتبعة من أجل ذلك، خاصة وأن الحكومة تؤكد في كل يوم على تمسكها بخطة عملها وسياساتها الليبرالية تجاه حقوق العمال، وتجاه القطاع العام الصناعي، حيث تقضي تلك السياسات بتقليص الحقوق العمالية، والتخلص من القطاع العام ما أمكن... هذه هي خطة الحكومة، ولكن ما هي خطة النقابات لمنع ومواجهة ذلك؟

من المعلوم أن النقابات ما زالت تتبنى النقابية السياسية منذ مؤتمرها السابع عشر، وما زالت لأن تدافع بقوة عن شرارتها مع الحكومة، وتعتبرها المدخل الوحيد لتحقيق المطالب العمالية، فالنقابية السياسية تفرض عليها آليات عمل لا تستطيع تجاوزها، مهما تمادت الحكومة بسياساتها التي تنتهك حقوق العمال، وتتعدى على مكاسبهم، وتفرّط بالقطاع العام، وفقاً لخطة منهجية ومدروسة يقدمها صندوق النقد الدولي، والخبراء الأجانب الذين تستعين بهم الحكومة لإعادة هيكلة القطاع العام، وخاصة الصناعي منه، تلك الهيكلة التي تعني كما هو واضح تصفية القطاع العام، أو بالحد الأدنى تقليصه إلى الحدود الدنيا، وهذا ما أكدته أركان الحكومة في اجتماع مجلس الاتحاد العام الأخير.

ويمكن أن نستنتج من هذا أن الحكومة عازمة على مواصلة برنامجها وسياساتها، رغم كل ما جرى في العالم من هزات جعلت جهازة الاقتصاديين الرأسماليين يعيدون التفكير بأسس السياسات النيوليبرالية الاقتصادية، باستثناء جهازة حكومتنا العتيدة الذين يؤكدون دوماً على أن اقتصادنا الوطني بخير وسلام، بالرغم مما يعانيه شعبنا من ويلات الغلاء والفقر والبطالة، وبهذه المناسبة فإن العديد من القيادات النقابية عند ردها على المداخلات التي تطرحها الكوادر النقابية في الاجتماعات والمؤتمرات، تطالب الطبقة العاملة والكوادر النقابية بالانتباه لما تطرحه، وخاصة إذا كان موجهاً للحكومة وأركانها، حيث أن الموقف الوطني الآن، وفقاً لتلك القيادات النقابية، يتطلب من الطبقة العاملة ومن النقابيين القفز فوق مطالبهم وحقوقهم، وعدم توجيه اللوم للحكومة، باعتبارها منشغلة جداً بتأمين متطلبات الصمود، التي تقتضي من الطبقة العاملة شد الأحزمة على البطون أكثر، والقبول بما يجري الآن!!

إن المحاولات التي جرت، والتي قد تجري الآن والمؤتمرات النقابية على الأبواب، من أجل الحد من توجيه النار على الحكومة وسياساتها، تساهم في تلك السياسات التي أضرت بحقوق العمال ومكاسبهم، وتساهم أيضاً في أضعاف وحدة الحركة النقابية التي تحتاج لها الطبقة العاملة الآن أكثر من أي وقت مضى.

والمطلوب في هذا السياق تعزيز قدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها ومكاسبها، والتخلي عن أوهام المشاركة مع الحكومة، واعتبارها الملاذ الأول والأخير للحركة النقابية لتحقيق مطالب العمال.

إن من يدافع عن حقوق العمال ومكاسبهم هم العمال أنفسهم، وقياداتهم النقابية الحقيقية، التي بدأ الكثير من أفرادها يطرحون ضرورة تبني النقابية المطالبة، التي هي أساس ومبرر وجود النقابات التي من المفترض بها تمثيل الطبقة العاملة والدفاع عن حقوقها، وجزء أساسي من هذه الحقوق هو الدفاع عن مكان العمل، أي عن القطاع العام، وبهذا تساهم الطبقة العاملة في تعزيز الصمود الوطني الحقيقي الذي تتطلبه المعركة مع العدو الخارجي والعدو الداخلي، وتحقق توازناً حقيقياً بين موقفها الوطني الأصيل، وبين نضالها المطالب الصلب، فهل هذا يضر حكومتنا العتيدة ومن يقف معها؟

adl@kassioun.org

رجال الإطفاء... دون أية امتيازات

◀ عبير عبید

الفعالية نجد أنها تبلغ ٢٤٠ ساعة في الشهر، في حين أن عدد ساعات دوام الموظف العادي تبلغ ١٧٦ ساعة في الشهر، من هنا يتبين بأن رجل الإطفاء يزيد دوامه عن دوام أي موظف إداري بحوالي ٧٠ إلى ٨٠ ساعة عمل في الشهر.

بعد كل ما تقدم ألا يستحق رجال الإطفاء بأن يستفيدوا من بعض الميزات، كصرف تعويض طبيعة عمل معقول لهم؟ إذ أن تعويض طبيعة عمل الإطفائي يبلغ ٢٪ من الراتب، وهي نسبة ضئيلة إذا قارناها مع تعويضات بعض أصحاب المهن الشاقة الأخرى، مثل عمال النظافة الذين يقبضون نسبة ١٠٠٪ من الراتب كتعويض طبيعة عمل.

ومن المطالب المشروعة أيضاً لرجال الإطفاء: الحصول على الوجبة الغذائية الداعمة (بيض

يلقى رجل الإطفاء في جميع الدول العالم كل الاهتمام والتكريم، فهو الرجل الذي ينذر روحه وجسده لإنقاذ الأرواح والممتلكات العامة والخاصة التي قد تتعرض للحرائق والكوارث، في السلم والحرب على حد سواء. في حين يعامل رجل الإطفاء في بلادنا باستهتار وإهمال كبيرين، فهو لا يتمتع بأية امتيازات أو حقوق تتناسب مع أهمية وخطورة الواجب الذي يؤديه.

فدوام رجل الإطفاء يبلغ ٢٤ ساعة، ويرتاح لمدة ٤٨ ساعة، وللوهلة الأولى قد يبدو للبعض بأنه يداوم ١٠ أيام في الشهر، ويرتاح ٢٠ يوماً، ولكن في الحقيقة، إذا حسبنا عدد ساعات عمله

■ ■

غزة تقاوم النار والحصار والدمار..

◀ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

يتصاعد العدوان الفاشي الصهيوني على غزة العزة، في ظل تواطؤ رسمي عربي ودولي مخز، لكن حمى العدوان وحجمه وصواريخه وقنابله وكراهيته لا تصيب إلا الأطفال والعجائز والمدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف، ويثبت أبطال المقاومة كل لحظة، في كل شارع وحى ومخيم أن عصر الهزائم قد ولى إلى

الرفيق د. ماهر الطاهر لـ«قاسيون»:

الشعب الفلسطيني سيفجر انتفاضة ثالثة تعم كل الأراضي الفلسطينية

د. ماهر كيف تضرؤون ما يجري في غزة مع دخول العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني هناك مرحلة جديدة مع بدء الاجتياح البري، والصمود الأسطوري لقوى المقاومة وإلى أين تسير المعركة؟!

❖ هذا الهجوم البري يؤكد بأن كل الكلام الذي قيل عن أن سبب محاولة اجتياح غزة هو إطلاق بعض الصواريخ على المستوطنات هو كلام غير صحيح، أما دوافع العدوان الحقيقية فتكمن في رفض المقاومة لتمديد التهدئة واستمرارها على خطها الرفض للاستسلام.. وهذا يؤكد أن هناك عدواناً مخططاً ومببئاً يهدف إلى تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة الباسل، ومحاولة إنهاء المقاومة الفلسطينية وضرب فصائلها، وبالتالي جوهر الموضوع محاولة بائسة لإنهاء المقاومة ..وأصبح واضحاً أن الهدف السياسي بعد ذلك محاولة تحديد الطريق لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني والقبول بالإملاءات الإسرائيلية والأمريكية، بمعنى قبول ماسمي بخطة خارطة الطريق ومقررات اللجنة الرباعية والقبول بالحل كما تتصوره إسرائيل والإدارة الأمريكية.. هذا الحل لا يشكل تسوية بل هو عملية تصفية للقضية الفلسطينية. نحن نقول إن الشعب الفلسطيني بكل فصائله لا يمكن أن يقبل بهذا الحل، وليس أمامنا من خيار إلا أن نصمد ونقاوم ونقاتل رغم إدراكنا لاختلال موازين القوى، وأن إسرائيل تملك جيشاً مدعماً بكل أنواع الأسلحة، ومدعوماً من أمريكا، ومع الأسف في ظل موقف رسمي عربي إما صامت أو متواطئ، لكن عندما نخير بين الاستسلام أو استمرار الصمود والشهادة، فخييارنا هو الصمود والمقاومة، ولن نقبل بهذا المخطط الذي يحاولون فرضه علينا.

الرفيق خالد عبد المجيد لـ«قاسيون»:

غزة هي الخندق الأمامي للدفاع عن قوى المقاومة والممانعة

الرفيق خالد عبد المجيد أين تضعون ما يجري في غزة الآن في سياق الصراع في المنطقة، وما هي النتائج التي تتوخاها «إسرائيل» من هذا العدوان؟

❖ ما يجري الآن من عدوان غاشم على قطاع غزة، فصل من فصول المؤامرة لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية والنيل من الحقوق الوطنية الثابتة لشعب الفلسطيني، إضافة إلى أنه يأتي في إطار خطة تستهدف كل قوى الممانعة والمقاومة في المنطقة، وبالتالي فإن غزة اليوم تمثل الخندق الأمامي للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ضد مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، خاصة ما طرح في أنابوليس والرباعية والقرار الأخير في مجلس الأمن رقم ١٨٥٠ / الذي يسعى لتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، إضافة إلى النيل من قوى المقاومة وخضاع قوى ودول الممانعة للرؤية الأمريكية الإسرائيلية في إطار محاولة جديدة لتمرير لما سمي بإطار الشرق الأوسط الجديد في المنطقة، بعد أن فشلت الولايات المتحدة في تنفيذها هذا المشروع عبر عدوانها واحتلالها للعراق، والعدوان الصهيوني على جنوب لبنان الذي كان له نتائج وتداعيات خطيرة على الكيان الصهيوني. هذا الوضع هو الذي يقاومه الشعب الفلسطيني باعتباره الآن في الخندق الأمامي. هناك أيضاً اعتبارات داخلية إسرائيلية تحاول إعادة الاعتبار للجيش الإسرائيلي، ونحن نعتبر أن هذا العدوان لم يحقق غاياته حتى الآن، والخسائر البشرية التي خسرتها هي هذه المرحلة، لن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الصهيونية، وبالتالي نعتبر أن الحرب السياسية خلال الأيام القادمة عبر تحركات من النظام العربي الرسمي في معسكر «الاعتدال» والدول الغربية برئاسة الولايات المتحدة، هذه الحرب السياسية ستحاول فرض قرارات في مجلس الأمن

غير رجعة، وليس في صفوف المقاومين الاستشهاديين من يرمي البندقية ليلوذ بالفرار طالباً النجاة.. بل إنهم يخترقون صفوف وأرتال القوات الغازية ويوقعون فيها خسائر متلاحقة. لكن الخوف، كل الخوف من مكر أنظمة «الاعتلال» العربية وخديعة «الاجتمع الدولي» وعراييه ووسطائه ومؤسساته الناطقة باسم الطاغوت الأكبر الولايات المتحدة، التي ما فتئت تبذل كل ما بوسعها لحاصرة المقاومة بـ«الشرعية الدولية» و«قرارات



أمام فشل التسويات والصفقات التي يسعى الأمريكان والصهاينة لفرضها. هل تعتقد أن هناك احتمالاً لتوسيع رقعة العدوان؟
❖ أتصور الآن أن إسرائيل إن تمكنت من الدخول برياً في بعض مناطق قطاع غزة، فإنها سرعان ما ستخرج... إسرائيل لن تعيد احتلال القطاع.. لأنها تعرف أن ذلك له تكلفة كبيرة وثمن باهظ.. الآن قسمت غزة إلى ثلاثة أقسام، وقطعت الأوصال وتريد أن تقتل أكبر عدد ممكن من المقاومين، وتحاول أن تقوم باعتقالات، وهي تحاول أن تدمر البنية التحتية بشكل كامل..

لكن هناك عمليات مواجهة جديدة على الأرض وصمود أسطوري للشعب الفلسطيني، لذلك التقدم الإسرائيلي بطيء وهم يجابهون بمقاومة عنيفة للغاية، وهناك خسائر إسرائيلية. أتوقع أن هذه المعركة ستطول وسيفاجؤون بحجم صمود الشعب الفلسطيني، بعد ذلك سيحاولون أن يفرضوا على الفلسطينيين إملاءات سياسية، وسيقولون يجب توقيع هدنة جديدة، دون أي مقابل.. وعليكم أن تقبلوا بالشروط.. الموقف

مجلس الأمن» والحلول المخاتلة، حيث لا هدف لها إلا تأمين «استقرار إسرائيل» وحفظ أمنها ووجودها، وضرب كل من يحاول أن يقف في وجه أطماعها..

ومتابعة للحدث الفلسطيني التقت «قاسيون» مع الرفيقتين، د.ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وخالد عبد المجيد الأمين العام لجهة النضال الشعبي الفلسطيني، وأجرت مع كليهما، كل على حدة، حوارا سريعاً..

السياسي الفلسطيني لن يقبل بهذا بكل الأحوال.. لكن أتصور أن العملية ستقتصر على غزة... هذا من جانب إسرائيل، ولكن الشعب الفلسطيني سيغير المعادلة القائمة.. وأقولها بكل وضوح.. على إسرائيل أن تتوقع انتفاضة فلسطينية ثالثة تعم كل الأراضي الفلسطينية في المرحلة القادمة.. جوابنا لن يكون الرضوخ للإملاءات الإسرائيلية بل تصعيد الكفاح بمختلف أشكاله وتفضير انتفاضة أخرى في عموم الأراضي الفلسطينية.

ولكن سلطة محمود عباس تضيق الخناق على الشعب الفلسطيني في مدن الضفة الغربية حتى أنها اعتقلت الكثير من كوادر فصائل المقاومة بما في ذلك بعض كوادركم فكيف ستتعامل السلطة الفلسطينية مع انتفاضة ثالثة؟

❖ نعم السلطة الفلسطينية اعتقلت عدداً من كوادر الجبهة الشعبية فقط لأنهم اشتبكوا مع جنود الاحتلال، وقد وصل عدد المعتقلين إلى تسعة، وهم مايزالون في سجون السلطة الفلسطينية في (رام الله). إذا كانت السلطة الفلسطينية ستستمر بهذا النهج، عليها أن تدرك أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بذلك، على هذه السلطة أن توقف المفاوضات بشكل كامل مع العدو الإسرائيلي، وقد تم نقل هذا الموقف للسلطة، وقلنا لهم بكل وضوح إن استمرار المفاوضات لم يعد يشكل إلا تغطية للبرنامج الإسرائيلي الذي يمارس على الأرض، شعبنا سيفرض إرادته ويستمر بالمقاومة وسيفجر انتفاضة ثالثة في عموم الأرض الفلسطينية. ■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

العربي. بعد أن فشلت مصر في تحقيق ذلك سياسياً من خلال التهدئة أعطت أمريكا الضوء الأخضر لإسرائيل وقسم من معسكر الاعتدال العربي. نحن نهم النظام المصري بالنورط بالعدوان، فمدير المخابرات المصرية أشار في لقاءاته مع «عامون جلعاد» أحد مسؤولي الاستخبارات العسكرية في الكيان الصهيوني بأنه لابد من تفسير رؤوس حركة حماس. تسبيبي ليفني قالت في تصريحات متعددة أن ضرب حماس هو حاجة إسرائيلية وحاجة لمعسكر «الاعتدال» العربي والفلسطيني، وبالتالي هناك تأمر ضد المقاومة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من هذا المعسكر، وقد أدى إلى استفزاز مشاعر الجماهير العربية، وأنتم تلاحظون ماذا يحصل في كل العواصم العربية والإسلامية وعواصم العالم... ليس تجاه إسرائيل فقط، بل تجاه الموقف الذي اتخذته القيادة المصرية.

بالنسبة لكم كفصائل مقاومة فلسطينية، في ظل اشتداد الهجمة على الشعب الفلسطيني هل ثمة خطة لإعادة اللحمة إلى الصف الوطني الفلسطيني؟

❖ من حيث المبدأ الجميع مع إعادة اللحمة بين الفصائل الفلسطينية.. لكن لابد من الإشارة بداية إلى أن اللحمة الشعبية الفلسطينية كانت متجلية في أرقى أشكالها من خلال هذا الموقف العظيم الذي تمثله شعبنا في غزة وفي الضفة وفي الأراضي المحتلة عام ٤٨، وفي مخيمات وتجمعات شعبنا في الشتات مع المقاومة ضد العدوان... هذه اللحمة الشعبية حول موقف واضح داعم للمقاومة، هي أساس أية خطة لتوحيد الصف الوطني الفلسطيني.. على الجميع أن يؤمنوا أن المقاومة هي الخيار الوحيد أمام الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية للتحرير، هذا ما سيوحّد الصف والكلمة.. ■ ■

السلاح أمريكي.. الإجرام صهيوني.. والتواطؤ رسمي عربي

● لم تعد تنتفع أية صرخات أو نداءات مثل «أين أنتم يا عرب؟»، فالعرب عريان، الجماهير في واد والحكام على النقيض منهم بعد أن ارتضوا لأنفسهم الذل والهوان وخيانة الأرض والأوطان والمقدسات.. وتجروؤوا على وصف المقاومة بالمغامرة. وهم في هوانهم هذا يهرعون لتلبية أي طلب أمريكي للاجتماع بوزير خارجية أو أي مسؤول أمني خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، بينما يرفضون عقد أي مؤتمر طارئ لوقف المجازر الصهيونية إلا بعد أسبوع على الأقل..

● قبل بدء العدوان الصهيوني- الأمريكي الشامل على قطاع غزة بيوم واحد، كانت تسبيبي ليفني تجتمع مع حسني مبارك وتخرج لتعلن «أن إسرائيل جاهزة لسحق حماس»، ولم يتجرأ نظيرها أبو الغيط على الرد ولو بكلمة «دبلوماسية».

في الأربع والعشرين ساعة الأولى من العدوان وحملة الإبادة الشاملة، تجاوز عدد الشهداء الثلاثمائة، وكان الرد على دعوة سورية لعقد قمة طارئة، تحديد يوم الجمعة في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٩ موعداً لعقدها، وذلك لإعطاء الفرصة للعدو الصهيوني الإمبريالي ليكمل – إن استطاع – مخطط تصفية المقاومة!

● منذ كامب ديفيد والنظام الرسمي العربي يتنازل ويفاوض، ثم يتنازل مجدداً ويفاوض، وحسب الخارجية الإسرائيلية هناك ١٢ نظاماً عربياً يملك علاقات مع الكيان الصهيوني، سواء في السر أو في العلن.. المفاوضات لم تحرر شبراً واحداً من الأراضي المحتلة، ولم تمنع المساومات والتنازلات الرسمية العربية أي عدوان على البلدان العربية. وحدها المقاومة استطاعت ليس فقط تحرير الأرض في جنوب لبنان، بل ضربت المفهوم الاستراتيجي لنظرية الردع الإسرائيلية.

● بعد انتصار المقاومة في حرب تموز ٢٠٠٦، وبعد فشل الحصار الإسرائيلي – الرجعي العربي على قطاع غزة، لم يعد أمام الكيان الصهيوني إلا شن الحرب المفتوحة على المقاومة الفلسطينية واستخدام سياسة الأرض المحروقة ضد أكثر من مليون ونصف فلسطيني في القطاع بهدف «استعادة هبة الردع الإسرائيلي» في المنطقة وتعزيز هذا الدور في خدمة المخطط الأمريكي من شرق المتوسط حتى بحر قزوين.

● هاهي أوهام المعتدين تتحطم على صخرة صمود المقاومة، وشعب فلسطين الذي يدشن الآن عصر الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، ويفتح الطريق أمام تحرر شعبي – جماهيري في مختلف البلدان العربية، يعلن التزامه خيار المقاومة الشاملة ضد التحالف الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي العربي، وهذا ما يعمق الفرز بين تيار المقاومة وبين تيار المساومة والتفريط المرتهن فعلياً وعلى الأرض للمخطط الإمبريالي – الصهيوني.

● بعد مجازر غزة ووضوح الموقف الأمريكي وموقف دول الاعتلال العربي، لم يعد مقبولاً من أية دولة عربية أو من حزب سياسي أو من شخصية وطنية، أقل من التزام خيار المقاومة الشاملة، والإقلاع عن أية أوهام بوجود أية فرصة للسلام عبر أي شكل من أشكال المفاوضات مع العدو الصهيوني، وهذا ينطبق على قضية تحرير كل الأراضي العربية المحتلة من الجولان، إلى الأرض الفلسطينية، إلى مزارع شبعنا وتلال كفر شوبا .

● لا نغول إلا على الجماهير ودورها في المواجهة المرتقبة مع التحالف الإمبريالي – الصهيوني. ومن هنا لا نراهن على أية قمة عربية مرتقبة يشارك فيها رؤساء عرب ينتظرون الأوامر من واشنطن وتل أبيب في إطار التآمر على المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، وضد سورية وإيران.

● المجد للمقاومة الفلسطينية وصمودها الأسطوري..

● المجد للشهداء..

● المجد للشعوب التي أعلنت انتفاضتها ضد النظام الرسمي العربي..

● وتبقى المقاومة هي القمة.. دمشق ٢٨/١٢/٢٠٠٨

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

ما الذي تبقى من منظماتنا «الشعبية»؟!!!

◀ صلاح معنأ

ان المنظمات والاتحادات والنقابات المهنية وجدت كمؤسسات اجتماعية تكمل عمل الدولة،وتساعد فئات المجتمع المختلفة للقيام بدورها في تطور ونهضة المجتمع، بما يتلاءم مع خصوصية كل شريحة وفئة اجتماعية ينتمي لها أي مواطن من بلدنا. ونحن نعرف بأن المنظمات والاتحادات الشعبية أحدثت للقيام بمهمات واضحة من أجل خدمة المنتسبين إليها،وستتناول فيما يلي الوضع السيئ والمتدهور الذي وصلت إليه الكثير من منظماتنا الشعبية التي نخرها الروتين والبيرروقراطية والفساد،وموضوعنا يتناول ظاهرتي الدورات الدراسية التي تجريها منظمة شببية الثورة،وروزات الأطفال التابعة للاتحاد العام النسائي.

فبالنسبة لموضوع دورات الشببية التي أحدثت لتقوية مستوى طلابنا في الشهاداتن الإعدادية والثانوية، لوحظ ارتفاع كبير في أسعار تلك

الدورات التي أحدثتها الشببية بالأصل تحت شعار مساعدة طلابنا على متابعة دورات مناهج التقوية بأسعار مخفضة، لأن معظم طلابنا لا يستطيعون متابعة تلك الدورات في المعاهد الخاصة، أو لا يستطيعون تلقي الدروس الخصوصية في البيت، وبعد متابعتنا لأسعار دورات الشببية في محافظة طرطوس، لاحظنا ارتفاع أسعار هذه الدورات من /٣٠٠٠/ إلى /٥٠٠٠/ ل.س في العام الماضي، أما في هذا العام فقد وصلت إلى /٨٠٠٠/ ل.س، وهذا سعر مرتفع لا يناسب مطلقاً أغلبية طلابنا، خاصة إذا قمنا بعملية حسابية للمقارنة بين أسعار دورات الشببية وأسعار المعاهد الخاصة، حيث أننا سنجد أن أسعار الشببية هي أسعار تجارية بحتة، إذا علمنا أن أسعار أكثر من معهد خاص زرناء بلغت /١٢٠٠٠/ ل.س لمناهج دورات المرحلتين الثانوية والإعدادية، صحيح أن هذه الأسعار تزيد بعض الشيء عن أسعار دورات الشببية، ولكن عدد طلاب أية شعبة في المعاهد الخاصة لا يتجاوز ١٥ طالباً، في حين أنه يناهز ٣٠ طالباً في معاهد الشببية، فإذا حسبنا الفارق نجد أن معاهد الشببية قد أخذت من

قرية سقطت سهواً..

◀ د. جمال الدين عبـدو

تقع قرية الجميلة «جومكة» على بعد ٣ كم من مدينة عفرين في محافظة حلب، وتبعد ١٠٥ كم عن طريق عام حلب – عفرين، لكن هذه القرية تفتقد إلى معظم الخدمات الأساسية، وعلى رأسها الطريق المعبد، مما يزيد معاناة أهلها : صيفاً من الغبار، وشتاءً من الأوحال.

ورغم إنها وضعت بالخطة السنوية للتخديم عام ٢٠٠٧ مع جارتها قرية «قسطل كشك» لكنها ما تزال تعاني، وتنتظر الخدمات، وها قد مضى عام ٢٠٠٨ بكامله أيضاً، ودخلنا في عام جديد، وما يزال الطريق بانتظار الفرج.. مع العلم أن الطريق يخدم مئات المواطنين في القريتين المذكورتين اللتين أسقط اسماهما أيضاً من خطة توصيل خطوط الهاتف بصورة تدعو للاستغراب من قبل أحد المتنفذين منذ أكثر عشر سنوات، ربما شفقة ودعماً لشركات الهاتف الخليوي.

من جهة أخرى تعاني قرية «جومكة» من العطش، وخاصة صيفاً، وذلك لندرة المياه، فيلجأ الأهالي إلى الاستعانة بصهاريج المياه التي تكلف كثيراً خاصة بعد ارتفاع أسعار المازوت. أما عن الكهرباء فهناك منازل ما زالت بحاجة ماسة إليها والعائق الذي يحول دون وصولها إليهم هي عدم توفر أعمدة الخشب الجيدة التي تتحمل الظروف المناخية لبلادنا، حيث جرت صفقة أعمدة خشب فاسدة جلبتها وزارة الكهرباء من المناطق الحارة فكانت هشّة وغير صالحة للاستعمال.

أما قنوات الري التابعة لشبكات ري سد ١٧ نيسان، فهي مكشوفة، وتتصيد الإنسان والحيوان، وقد أخرجت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من الخدمة، ولم ترو الأراضي المخططة لإروائها منذ أكثر عشر سنوات، وكان من الأفضل لو كانت غير مكشوفة، إذ كانت ستلافي كثيراً من السلبيات التي تحول اليوم دون قيامها بكل الغايات والفوائد التي أنشئت من أجلها.

أما بالنسبة للقطار فتمر بالقرية سكة قطار الشرق السريع، وفيها محطة قطارات لم يبق منها سوى الاسم، وتبعد المحطة عن مدينة عفرين ١/ كم، ويمكن الاستفادة منها بتخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين عبر إحياء المحطة لخدمة أهالي منطقة عفرين في الوصول إلى مدينة حلب بوسيلة نقل أقل تكلفة وأكثر أمناً، عدا عن كونها نظيفة بيئياً..

■ ■



طلابنا أموالاً أكثر بكثير من المعاهد الخاصة، خاصة إذا عرفنا أن الشببية تقيم كل نشاطاتها في مدارسنا الرسمية دون مقابل، وتعين مدرسين أقل كفاءة وخبرة، وبالتالي فإن المشرفين على شببية الثورة يشجعون الطلاب على اللجوء إلى المعاهد الخاصة، لأن الأسعار متقاربة بينهما، والكفاءة والاهتمام أكبر في المعاهد الخاصة.

◀ سمير عائد اسحاق

في نظرة سريعة على بعض الغبن الواقع على المرأة اجتماعياً وقانونياً، نسلط الضوء على جانب من المادة الخامسة والعشرين من الدستور السوري، وذلك لتأثيره المباشر على المرأة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها المجتمع عموماً نتيجة السياسات الليبرالية الحكومية، حيث تتكرس أكثر فأكثر النظرة السلبية إلى المرأة السورية وخصوصاً المرأة المطلقة..

فقد نص البند الثالث من المادة الخامسة والعشرين في الدستور السوري أن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.. فما مدى صحة هذه المقولة، ليس فقط في الواقع، بل في الدستور ذاته؟

نقول: ما مدى صحة هذه المادة عندما ينص الدستور أنه يحق للرجل الزواج بأربع نساء إذا عدل، أما المرأة فلا؟ فأمام هذه الحالة لدينا ثلاثة حلول، فإما يسمح للمرأة بالزواج من أربعة رجال، أو يمنع الرجل من الزواج بأكثر من امرأة، أو تلغى المادة الخامسة والعشرون!! وما مدى صحة هذه المادة حين تمنع المرأة السورية من إعطاء جنسيتها لأولادها فوراً كما يحق للرجل، فهل هذه مساواة في الحقوق والواجبات؟



يستند الدستور السوري في منطلقاته الرئيسية– البند الرابع إلى:
٤ – الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً، قادراً على العطاء والبناء، قادراً على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل

زرنائها في ريف طرطوس كانت أسعارها تتراوح بين /١٠٠٠/ و/١٢٠٠٠/ ل.س، وكما هو الحال في دورات الشببية فإن عدد الأطفال المتكدين في هذه الروضات هو أكثر بكثير من عددهم في المعاهد الخاصة، وإذا عرفنا أن الروضات الخاصة تتكفل بتأمين وسائل النقل، التي أصبحت كلفتها مرتفعة جداً اليوم بعد رفع أسعار المحروقات، هذا فضلاً عن أهميتها للأطفال الصغار ولأهلهم، وإذا عرفنا أيضاً بأن الاتحاد النسائي يقيم هذه الروضات في المدارس الرسمية غالباً، بتجهيزات ذات مستوى أدنى بكثير من تجهيزات الروضات الخاصة، فسندرك أن أسعار روضات الاتحاد النسائي مرتفعة جداً، ولن نتحدث هنا عن الكفاءة، لأنها مسألة نسبية بالنسبة لطلاب مبتدئين. وهكذا فإن الخدمات التي تقدمها المنظمات «الشعبية» لا تراعي وضع طلابنا الفقراء، والظروف الاقتصادية الصعبة لأكثر من ٨٠٪ من أفراد شعبنا، مما يجعلنا نقول بأن المشرفين على هذه المنظمات قد حولوها إلى منظمات تجارية بامتياز، مبتعدين تماماً عن الأهداف النبيلة التي أنشئت لأجلها بالأصل.

المادة الخامسة والعشرون من الدستور.. والمرأة المطلقة..

الأمة التي ينتمي إليها، وحرية الوطن لا يصونها إلا المواطنون الأحرار ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.. فأية حرية لهذه المرأة المطلقة وأي عطاء ستكون قادرة عليه وهي التي ستعيش حياتها مع أبنائها بشق النفس بعد أن تخلى الزوج عن مسؤولياته تجاه أبنائه مادياً ومعنوياً بلا محاسبة، لأن القوانين لا تقرر عليه نفقة إلا بمقدار ما يسمح به وضعه المادي، وهكذا فلن تأخذ المرأة من نفقة أولادها إلا ما يتكرم به الزوج من نقود لا تكفي لسد الرمق، لتأتي حكومتنا العتيدة وتضيف عليها أعباءً جديدة لا يمكنها تحملها من تحرير سعر المازوت وما تبعه من ارتفاع للأسعار طال كل شيء، ورفض إعطائها قسائم خاصة بها وبأولادها أسوة بباقي الأسر، بمجرد أنها لا تحمل صفة خاصة بها حتى ولو كان الأولاد معها، فيعد طلاقها تلحق بصحيفة والدها بعد أن كانت ملحقة بصحيفة الزوج.

أين حق أولئك النسوة المُطلَّقات وأبنائهن من الدعم الذي تكرمت به علينا الحكومة؟

أهذا هو التساوي في الحقوق والواجبات؟

وهناك كثير من الخروقات لهذه المادة، لذلك يجب تغيير القانون المدني حتى تلغى فيه المواد المخالفة للمادة /٢٥/، وتوضع مواد ملائمة لهذه المادة، ليتحقق لجميع المواطنين السوريين التساوي في الحقوق والواجبات، ولتكون كرامة المواطن من كرامة وطنه ودستوره.

■ ■

حي الهلالية في القامشلي.. مأساة أم ملهاة؟!

كانت الكلفة النهائية للمشروع (بحسب ما قدره مجلس المدينة) مائتين وخمسين مليون وأربعمائة ألف وثمانمائة ليرة سورية لا غير.

وبعد إطلاع مجلس المحافظة على تكلفة المشروع لم يسمع أحد شيئاً بعد ذلك، وبعد الاستفسار عن الموضوع أوضح مجلس المدينة بأنه ليس بمقدور المحافظة الدخول في مثل هذا المشروع بحجة عدم توفر مثل هذه الميزانية، ومنذ تلك اللحظة صمت الأذان وأقفلت الأفواه وبقي حلم إنهاء المشروع حكاية يرويه الآباء لأطفالهم أمام موقد النار في ليالي الشتاء الحزينة.

ما الرجل؟

والسؤال: أما كان على مجلس محافظة الحسكة أن يقدر كلفة المشروع بالنظر لقدراته المادية ومن ثم يقرر إن كان قادراً على إتمام مثل هذا المشروع أو لا، بدل أن يبدأ بالهدم ثم يدير ظهره ويرحل؟ إننا نضم أصواتنا إلى أصوات المواطنين في حي الهلالية ونتوجه باسمهم إلى الجهات المعنية ومن ييدهم زمام الأمور لتشكيل لجنة تزور المدينة لتقدر الكلفة الحقيقية للمشروع، ثم المباشرة بإتمام ما لم ينجز، مع التعويض العادل لكل المتضررين، فإن مات الضمائر مات الوطن.

■ ■

ونتيجة لذلك فإن الضرر الذي لحق بالأهالي كان متفاوتاً بين عقار وعقار آخر، فمنهم من خسر نصف مساحة عقاره، وبعضهم ربع العقار، ومنهم من خسر ثلاثة أرباع العقار، والمحظوظ من بقي لديه ما يكفي لإيواء أسرته. وبالرغم من هذه المعاناة لم يكثر أحد من المسؤولين سواء في مجلس المدينة أو مجلس المحافظة للوضع المتردي الذي آلت إليه أوضاع المواطنين، فلا الخطة التنظيمية المرسومة استمرت للنهاية ولا الجهات المعنية عوضت الأهالي بديلاً لعقاراتهم المهذورة. وقد توجه بعضهم إلى مجلس المدينة حاملين مطالب باسم أهالي الحي مكتوبة أصولاً ومختومة بتوقيع جميع المتضررين. لكن بقيت هذه المطالب للأسف مجرد مذكرات منسية في درج موظفي مجلس المدينة.

وتعاطف متأخر

بعدها كان التفكير في اللجوء إلى مجلس المدينة وكان لهم ما أرادوه، فقد تعاطف السيد المحافظ مع مطالبهم وبناء على ذلك بعث كتاباً إلى مجلس مدينة القامشلي طلب فيه موافاته عن الموضوع مع الاقتراحات المناسبة، ولكن لم يتغير من حقيقة الأمرشيء، فالمشكلة بقيت قائمة والمنازل المهتدمة أصبحت أشبه بآثار للحضارات القديمة، ولم يتوضح مصير المشروع التنظيمي.

أو بآخر بسبب عدم قيام مجلس المدينة بوضع مخطط جدي للمشروع الموعد به. فخطة مجلس المدينة بدأت بالهدم بالفعل للمنازل والمحلات منذ أكثر من عشر سنوات، ومن تاريخه إلى هذا اليوم لم تصدر من أي جهة مسؤولة أي قرار باستكمال ما بدؤوا به.

إنذارات مستعجلة

وإيماناً بالمثل القائل: (لا يموت حق وراءه مطالب)، فإن أهالي هذا الحي لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل ثابروا وتابعوا الموضوع بأنفسهم لسنوات عدة، ولكن دون أية نتيجة تذكر، فقد كانوا في كل مرة يصطدمون بأباطيل ومراوغات من المسؤولين عن تنفيذ المشروع المؤجل.

فيتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥ تلقى أهالي حي الهلالية القاطنون في العقارات الكائنة بمدخل مدينة القامشلي الغربي طريق قامشلي ـ عامودا إنذاراً من مجلس المدينة يقضي بوجوب الهدم خلال عشرة أيام للبناء الواقع في منطقة /شارع وحديقة حماية/ وذلك بناء على القانون رقم /١٥/ لعام ١٩٧١م ولألحته التنفيذية. وعلى القانون رقم /٤٤/ لعام ١٩٦٠ وتعديلاته، وعلى قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم /١٧٧٦/ تاريخ ١٩٦٢/٩/١٢ وتعديلاته.

وعلى أثر ذلك تم الهدم تماشياً مع تطبيق القانون،

◀ ألفريد موسى

تداعب هواجس أهالي مدينة القامشلي أمنيات عدة بشأن أوضاعهم على مختلف الأصعدة، ومن بين تلك الأمنيات الشعور بالاستقرار النسبي فيما يخص تنظيم وتخطيط مدينتهم الصغيرة، أسوة بالكثير من المدن السورية الأخرى، كي ينتهي مسلسل مخالفات البناء في مختلف أحياء هذه المدينة، وتنتهي معها حجج مجلس المدينة بتهديد المواطنين بين الحين والآخر بهدم منازلهم ومحلاتهم التجارية المخالفة لتخطيط المدينة.

ومن بين تلك الأحياء حي الهلالية الذي يعتبر أقدم أحياء المدينة عمراناً، فأهالي هذا الحي وبالتحديد القاطنون في عقارات واقعة في المدخل الغربي للمدينة هم الأكثر تضرراً جراء سياسات مجلس المدينة ومجلس محافظة الحسكة، والضرر هنا لا يقف عند الضرر المادي فحسب، وإنما يتخطى إلى المصير المجهول لهذا الحي ذلك أن أصحاب العقارات التي شملت منازلهم ومحلاتهم التجارية التنظيم الجديد القديم للشارع لم يعد باستطاعتهم بناءها من جديد أو استثمارها بشكل

في مصرف سورية المركزي: استطلاع رأي.. على الطريقة السورية!!

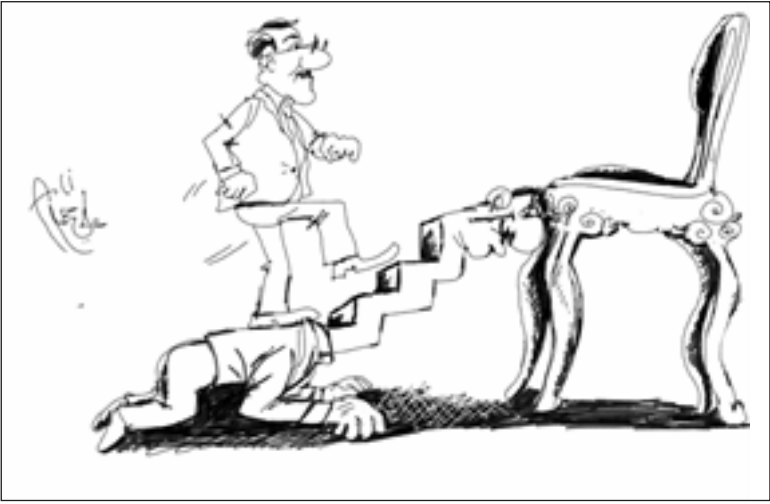
المصرف لا يتحمل أي مسؤولية، و٢٠٪ يرون أن مسؤوليته هي بحدود ٥٪، فيما رأى ٢٠٪ بأن مسؤوليته هي بحدود ٢٥٪، وبما أن الكلام يجرّ كلاماً، فنحن مضطرون هنا إلى ذكر بعض الوقائع الدالّة، فبعيداً عن لغة الأرقام المتعلقة بالتضخم، فإن ما يستخدمه الحاكم وحده من السيارات الفارهة على حساب الخزينة العامة، يثير بحد ذاته أكثر من علامة تعجب واستفهام، فقد وقّع الحاكم مؤخراً على شيك خاص لشراء سيارة جديدة له، زيادةً على السيارات الخمس التي يملكها، ومع أننا نشرنا في قاسيون صورة عن الشيك وطريقة رفعه وصرفه، إلا أن الحاكم لم يبال أبداً، وقام بصرف الشيك وشراء سيارة جديدة من نوع MT/٢٥٠ سوداء اللون، تحمل الرقم ٤٦/٠٠٣٠٠٠/. وهذا يدل على أن الحاكم صرف الملايين من الليرات على سياراته فقط.

فمن هو المسؤول فعلاً عن التضخم الذي يعاني منه اقتصادنا الوطني؟!!

نترك الجواب لفطنة القارئ.

وفي الختام نقول إن الاستطلاع الذي قامت به المجموعة المنظمة لمؤتمر «تحديات الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي» قد فتح الباب على مصراعيه لإطلاق العشرات من الأسئلة حول أداء السياسة النقدية في سورية، وحول الطرق الأنجع في رسم تلك السياسة، وتنظيم حزمة القرارات التي تصدر يومياً.

■ ali@kassioun.org



مديرية للتدقيق الداخلي في المصرف: فإن هذا يعني بشكل أو بآخر أن المصرف يقوم أوتوماتيكياً بعملية إعادة هيكلة!!

إن ازدياد طلبات الترخيص لإقامة مصارف خاصة في السوق السورية، لا يعني بأي شكل من الأشكال بأن هذه المصارف التي فتحت بمباركة من المصرف المركزي قد لعبت دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، فبعد سنوات على إعطاء التراخيص العديدة لها، مازالت هذه المصارف تتأرجح في مكانها دون أية مشاركة حقيقية لها في التنمية، بحجة عدم وجود البنية التحتية وقاعدة الاستثمار، وبالتالي صدرت أخطاءها وسلبياتها إلى القطاع العام المصرفي بسبب الغموض في طريقة نشر أعمالها وخططها، وقلة مساعدتها لأهم قطاع من قطاعاتنا الاقتصادية «القطاع الصناعي» تلك المساعدة التي لم تتجاوز سوى ٩ مليارات ليرة سورية فقط.

ومن الأسئلة المهمة الأخرى في الاستبيان، مسؤولية مصرف سورية المركزي عن التضخم في سورية، فجاءت الأجوبة بأن ٦٠٪ يرون أن

وفي سؤال آخر، طُلب من المشاركين في استطلاع الرأي مطالبة الحاكم باتخاذ القرار الذي يرونه مناسباً، فطالب ٤٠٪ منهم بتحرير كامل للعملة السورية، و٢٠٪ بضمان الودائع لمدة ٣ سنوات لكافة المصارف السورية، و٢٠٪ بإعادة هيكلة مصرف سورية المركزي، في حين امتنعت نسبة ٢٠٪ الباقية كالعادة عن الجواب، أي أن هؤلاء قد اقتنعوا بعدم جدوى تحقيق أي مطلب، فلماذا المطالب أصلاً؟!!

ولكننا لن نعلق هنا على هذه النقطة، بل سنتحدث عن النسبة التي طالبت بإعادة هيكلة مصرف سورية المركزي، حيث أننا نرى أنها ليست بحاجة فعلية إلى رفع الصوت بمطالبها، فعندما يصرح الحاكم بأن مدى استقلالية المصرف المركزي تتحدد بقدرته على استخدام ما يراه مناسباً من أدوات في السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المرسومة له، بغض النظر عن الجهة المناط بها تلك الأهداف، وأن المصرف قد توصل إلى مكسب مهم، وهو عدم الخضوع إلى وصاية شبه يومية من وزارة المالية والاقتصاد، والإعداد لأحداث

الممتاز. في حين جاءت الأجوبة عن أفضل قرار اتخذه الحاكم، بأن ٤٠٪ من المدراء يرون أنه كان السماح بتسديد قيمة المستوردات بالليرة السورية، أما ٢٠٪ منهم فقد رأوا أنه توحيد سعر صرف الليرة، ورأى ٢٠٪ بأنه السماح للمقيمين من حملة البطاقات الدولية بسحوبات حتى ٥ آلاف دولار شهرياً، في حين امتنعت نسبة ٢٠٪ من المدراء الباقين عن الإجابة واعتصمت بالصمت، وهذا يتناقض تماماً مع أجوبة السؤال الأول حول تقييم أداء الدكتور أديب ميالة، ويؤكد بعمق الازدواجية التي يعاني منها مدراء المصارف، وإلا ما معنى أن يتحول الأداء الممتاز في جواب السؤال الأول، إلى الامتناع عن الإجابة في السؤال الثاني!!

ورداً على سؤال مدى استفادة المصارف من مركز التدريب والتأهيل المصرفي، فإن ٨٠٪ من المدراء أكدوا بأن استفادتهم كانت محدودة، و٢٠٪ منهم لم يستفيدوا أبداً، وهذا يعني بلغة الأرقام أن ما يقارب ١٠٪ فقط استفادوا بشكل أمثل من تلك الدورات، ولكن الطامة الكبرى ليست هنا بل في الرقم الذي تم تدريبه في مركز التأهيل والتدريب، فالدكتور أديب ميالة ذكر بعظمة لسانه بأن المركز قد نفذ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧ أكثر من ٧٠ دورة تدريبية إدارية ومصرفية، شارك فيها نحو ١٥٠٠ متدرب، وأكثر من ٨٥ دورة تدريبية في العام ٢٠٠٨، شارك فيها أيضاً ما يقارب من ١٠٠٠ متدرب، بمشاركة من موظفي المصارف العامة والخاصة والتقليدية والإسلامية، على مستوى الإدارة العليا والمتوسطة، وأن اهتمام المركز ينصب بالدرجة الأولى على تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وفق منهجية علمية متوافقة مع متطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي، كجهة إشرافية على المصارف العاملة في سورية، وبناءً على المرسوم التشريعي رقم ٥٢/ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي... أي أن المصرف قد أقام ما مجموعة ١٥٥/ دورة تدريبية، بمشاركة ٢٥٠٠ متدرب، ولكن نسبة الاستفادة كانت ضعيفة ولا تذكر!!

حتى أنت يا أوقاف دير الزور؟!

«الشرطة في خدمة الشعب»... شعار نقرؤه على واجهة وداخل كل مخفر ومركز للشرطة، ولكن واقع الحال غالباً يقول عكس ذلك.. فعلى خلفية ما حدث في دير غصن، أثبتت شرطة ناحية الجوادية أنها تعاملت مع الموقف بعكس دورها المطلوب والمنصوص عليه في القانون، ونخص بالذكر نقيب شرطة الطرق العامة في الجوادية «ن.م» الذي أثبت تواطؤه مع الملاكين وانحيازَه الواضح إلى جانبهم، واستفزازَه الدائم للفلاحين..

نظارة مخفر الجوادية التي ضمت بعض الموقوفين في القضية، لا تزيد مساحتها عن ١٢ متراً مربعاً، منها ثلاثة أمتار مربعة مخصصة كدورات مياه، والشرطة تعامل الموقوف كأنه مجرم حرب، التدخين ممنوع إلا بعد دفع المعلوم للشرطة، وبأسعار سياحية طبعاً، والأكل ممنوع باستثناء صندويشات الفلافل، وإذا اشتهى أحد الموقوفين صندويشة لحومات فهذه تؤخذ عليها ضريبة للشرطة.. أما الانتقال إلى سجن المالكية، فكان على حساب الموقوفين وبأسعار مضاعفة، وأيضاً للشرطة ضريبتهم عند الانتقال... أما المعاملة في سجن الجوادية فكانت أسوأ والأسعار أغلى، وحتى الدخول إلى دورات المياه لقضاء الحاجة يكون مقابل أجر، وإلا فإن الموقوف سيضطر لقضاء حاجته في الوقت الذي يرتأيه رجل الشرطة، وتسجل لشرطة المالكية براءة اختراع في مجال ما يسمى بالإكراميات، وهي تحويل وحدات الخليوي إلى الشرطة.. فتصور يا رعاك الله..!

هذه الوقائع نضعها بين يدي السيد وزير الداخلية، والسيد محافظ الحسكة دون أن نذكر بما يجب فعله إزاء مثل هذه الممارسات البشعة وممن؟ من أناس يفترض أنهم حماة القانون!..

■ ■

استقالات بالجملة في بلدية البوكمال

البوكمال، وبقيت قراراتها طلي الأدراج أو فوق الرفوف، بما في ذلك المشاريع الهامة جداً، مشروع الساحة العامة، تزييت الشوارع، شبكة الصرف الصحي المقرر استبدالها بعد تنفيذها بثلاثة أعوام فقط، حيث أصبحت مدينة البوكمال تطفو على بركة من المياه الأسنة، نتيجة سوء تنفيذ تلك الشبكة، ومشروع الحدائق التي تعتبر حاجة ماسة جداً لمدينة قاحلة.

السؤال الآخر الملح: ألم يتساءل وزير الإدارة المحلية عن سبب هذه الاستقالات، التي لا بد من أن تمهر بخاتمهِ وتوقيعه؟ أم أن الأمر مر كأن شيئاً لم يكن؟!

نحن في «قاسيون» نضم صوتنا إلى أصوات أهالي البوكمال الذين يحتاجون إلى قرار جاد بتعيين رئيس لمجلس مدينتهم، حريص على الشأن العام، لعل المشاريع الخدمية تأخذ طريقها للتنفيذ، ويؤدي مجلس المدينة مسؤولياته التي اتخذها على عاتقه، وفي ذلك صون لكرامة الوطن والمواطن.

■ ت. ج

لم تمض على انتخابات الإدارة المحلية سنة ونصف حتى بدأت تتوالى استقالات رؤساء مجالس المدن في محافظة ديرالزور، فالبداية كانت استقالة رئيس مجلس مدينة ديرالزور ثم تبعتها استقالة رئيس مجلس مدينة البوكمال، وتم تكليف نائبه بانتظار تشييته رئيساً لهذا المجلس، لكن هو الآخر قد اعتذر عن تولي تلك المسؤولية، وبقيت بلدية البوكمال دون رئيس لمجلسها.

أمام هذه الظاهرة نجد أنفسنا أمام سؤال جاد: ما هو سبب هذه الاستقالات؟ هل هؤلاء المستقيلون على خطأ، أو أن بهم عيباً؟ لا نظن، فالجميع يشهد أنهم من ذوي الضمائر الحية والأйادي النظيفة. هل كانوا يتعرضون لضغوط ما؟ أم أن المصالح الشخصية الضيقة قد عرقلت عملهم، هم الذين لم يركضوا وراء مثل هذه المناصب، في الوقت الذي نجد فيه استعداد البعض لدفع الملايين كي يتبوأ منصب رئيس بلدية، لما فيه من مكاسب ومغانم، عند ضعف النفوس ممن باعوا ضمائرهم.

توقفت جميع المشاريع الخدمية في مدينة

وأخيراً قام المتضررون بتقديم شكوى إلى وزير الأوقاف الحالي، برقم ١٠٣٥١ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢، الذي حولها إلى مدير الرقابة الداخلية بالوزارة ولأن لم ينتج عنها شيئاً. وفي النهاية توجه هؤلاء بشكوى إلى رئيس مجلس الشعب بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨، وتوجه قسم منهم إلى قاسيون مع وثائقهم باحثين عمّن يقف إلى جانبهم، وينقل صرختهم بعد حرمانهم من مصدر رزقهم.

والى هنا وصلت حكاية من حكايات ألف فساد وفساد، ونتساءل: كم علي بابا، وكم حرامياً وفاسداً شارك في السطو على مغارة أملاك الأوقاف وأملاك الدولة والوطن وحقوق الشعب في هذه المرة؟ مذكرين أنها ليست المرة الوحيدة وليست الأولى ولن تكون الأخيرة! لأن الفساد الكبير له من يحميه، ليحمي بدوره المتوسط والصغير، وكل ذلك على حساب الفقراء والمستضعفين أمثال هؤلاء الذين أصبحوا بلا مصدر دخل، لماذا لم تقم الأوقاف باستثمار العقار، خاصة أنه يقع وسط المدينة ويصلح لكل شيء؟ ولماذا هذا السعر البخس؟ ومن سيحاسب هؤلاء الشطّار والعيّارين ويعيد لأصحاب الأكشاك حقوقهم ويعيد لأسرهم وأطفالهم الأمل بالحياة؟!

■ ■

بالإخلاء لصالح سطاتم العلي، مخالفاً بذلك قانون الاستبدال لعام ١٩٨٤، والمادة ٤٣ منه: «لا تخلي وزارة الأوقاف الشاغلين من العقار المستبدل مهما تكن صفة إشغالهم ومستنداتهم».

قام أصحاب الأكشاك برفع دعاوى قضائية في محكمة الصلح المدني بدير الزور بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢، وما تزال تنتظر. وهناك جلسة في ٢٠٠٩/١/٢١، وكذلك دعوى أمام محكمة البداية منذ ٢٠٠٦/٦/٢٧. وفي يوم ٢٠٠٨/١١/٢ هاجمت جحافل عناصر البلدية ومعداتهم الأكشاك، وتم إخلاء الشاغلين بالقوة، أي تم حرمان ١١٢ أسرة فقيرة من مصدر عيشها، فقاموا برفع دعوى أخرى أمام قاضي الأمور المستعجلة في ٢٠٠٨/١١/٣، وحددت الجلسة في ٢٠٠٩/١/٢٧، كما تقدموا بشكوى إلى وزير الأوقاف وقابلوا مدير الرقابة فيها الذي بين لهم أنه اعتمد على تقرير الرقابة في دير الزور، المعتمد أصلاً على تقرير مدير الأوقاف السابق بدير الزور الذي يقول أن الأرض بور!

ولدى مراجعة مدير الشؤون القانونية بالوزارة أبدى اندهاشه قائلاً: من أين أتيتم؟ إن الوزارة قامت باستبدال العقار على أنه مقبرة وأرض مهجورة، ولم يتقدم للمزايدة أحد إلا سطاتم العلي- وهذا مخالف للقانون أيضاً- وعندما شاهد الوثائق قال: عليكم الاتجاه للقضاء لنيل حقوقكم!!

◀ علي نمر
لا يختلف اثنان على أن معظم استطلاعات الرأي والاستبيانات التي تقوم بها مجموعات إحصائية، أو مراكز دراسات، أو باحثون مستقلون، تضم مجموعة كبيرة من الأسئلة المختلفة التوجه والرؤى، والبعيدة في الوقت نفسه عن آراء الباحث أو المركز، حتى تكون منصفة وعلمية، ولتحقق النتائج المرجوة من الدراسة أصلاً، لكن أن تقام دراسة تشمل ١٣ مصرفاً موجوداً في سورية، ويشوبها كل ذلك الارتباك والخلط في أسلوب طرح وتقديم الأسئلة، فهذا يجعلنا نتساءل عن العقلية التي تحرك مثل تلك الأنشطة الإحصائية، وتعيدنا إلى نقطة الصفر التي كتبنا الكثير عنها، لعلنا ننتبه إلى ضرورة تطوير أساليب استطلاع الرأي العام، التي تعد في بعض المجتمعات مؤثرة جداً في توجيه سياسة الحكومات، وطريقة تعاملها مع مختلف القضايا والمسائل التي تواجهها.

إن الاستطلاع الذي أجري لمديرية المصارف في سورية، والذي قامت به المجموعة المنظمة لمؤتمر «تحديات الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي»، جاءت حول قرارات وأداء مصرف سورية المركزي، جاءت نتائجه غريبة وعجيبة، أو بالأحرى حملت الكثير من «مسح الجوخ» على قاعدة «حكلي لحكلك»، وبالأخص الأسئلة التي جاءت بصدد تقييم أداء حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة، والتي أكدت أجوبتها بأن ٦٠٪ من مدراء المصارف يعدون أداءه جيداً جداً، و٤٠٪ منهم يصفونه بالأداء

◀ زهير مشعان					
أيهما أقوى: سُلطة الفساد، أم سُلطة القانون؟سؤال لم تعد الاجابة عنه تحتاج تفكيراً في هذه الأيام التي استشرى فيها الفساد، وأصبح الفاسد فيها لا يخاف لومة لائم. خاصة إذا ما كان وزير الأوقاف السابق قد أقيل لأسباب تتعلق بالفساد، وسبقه أيضاً مدير أوقاف دير الزور، ما دفع الناس لترداد صرخة يوليوس قيصر الذي طعن من أقرب أصدقائه: «حتى أنت يا بروتوس»؟!. ونعبر عن ذلك بطريقة التعبير الشعبي أيضاً «الجمال لو طاح تكثر سكاكينه»...					
يعرف الجميع أن كل «ما بني على باطل فهو باطل»، والقضية هنا أن مستأجري وشاغلي ١١٢ كشكاً لبيع الخضار والفواكه وغيرها في العقار ٥٢٢ الذين استأجروه بموجب إعلان تأجير منذ ١٩٨٢، وقاموا بدفع رسوم إيجاره منذ ربع قرن، تعرضوا مطلع ٢٠٠٦ على يد مجلس مدينة دير الزور للاقتلاع من جذورهم وترحيلهم من أكشاكهم خلال ٢٤ ساعة دون أي مبرر أو مسوغ قانوني، وذلك لأن وزارة الأوقاف استبدلت العقار قطعياً، وبطريقة مخالفة للدستور ومواده ١٦/٢٠/٢١/ فقرة أ/، فلم يأت في إعلان المزايدة أن العقارات خالية أو مشغولة، وتمت المزايدة على عدة قطع مجتمعة، أي تم بيع الأكشاك والعقار كاملاً بالجملة؟ كذلك لم توضع شاخصة تبين أن العقار بقطعه معروض للمزايدة (التي تمت في الوزارة بدمشق بينما العقارات في دير الزور)؟ وكان كل ذلك لتمرير الصفقة دون علم أحد، ودون أن يتاح للشاغلين المشاركة كون لهم الأولوية بذلك. وكان البيع بالجملة مسموحاً فقط لأصحاب الأموال، وبقدرة سحرية رست المزايدة على السيد سطاتم العلي بمبلغ ٥٧ مليون لمساحة ٢٨٩٠ م٢، علماً أن السيد جميل إبراهيم السعيد كان عرضه ٢٠٠ مليون، أي بنسبة أكثر من ٣٥٠٪، وقد تقدم إلى الرقابة والتفتيش بشكوى منذ عام ٢٠٠٦؛ وقد أصدر وزير الأوقاف السابق قرارين متتاليين					

مطبات

من يَهَن..

◀ عبد الرزاق دياب

لم تعد غزة تنام، لم يعد يهدد ليلها البحر، ولم يبق لها غسق أو أذان، مستيقظة من صوت الموت المنفجر في كل بيت ومدرسة ومسجد، الموت الذي يجز الطفولة والعمر البليد ونساء بكين من انتظار رغيف الخبز الملح بجثامين الأبناء الذاهبين إلى الغياب.. إلى الله.

غزة مرفوعة الآن على أكتاف البنادق المدافعة عن آخر معاقلنا الشريفة، بعد كل هزائمتنا من الفراش إلى المنبر، بعد كل ادعاءاتنا الشبهة عن الفجولة والرجولة، عن البطولة والفروسية، نحن الحمقى الذاهبين إلى الاقتتال من داحس والغبراء إلى مضارب بني عبس.

غزة الآن مزرنة بالنار وعناقيد القتل، لكنها تخفي نحيبها ونزيفها وحنفها، وتصيح في كمد على منتر في العرب الغارقين في لذيذ النوم والطعام والهاتف والبيكا، وتذكر غزة مدناً سبق أن سقطت بالدموع، مدناً سقطت بالفرجة وانتظار الفرج من القدر... غزة تعرفنا نحن الذين صاحت بنا وبابنها أم أبي عبد الله الصغير: ابك ملكاً كالنساء لم تحافظ عليه كالرجال.

تدري غزة ما نسيناه أو تناسيناه عن سقوط المدن الكبيرة بينما يفرج العرب البقية على ذبحها، هكذا ماتت قرطبة والحمراء وإشبيلية ومن قبلها صور وصيدا التي حملت ربهما ودينها مع (اليسار) إلى طنجة ثم تكررت معها المأساة، تاريخ يعاضد بعضه بالنوم واللامبالاة، تاريخ من النوم التاريخي المكلل بالكذب والمؤرخين الكذبة.

يمر الموت والنوم، الموت على غزة بعد التوجيع، الخبز المغمس بمساعدات العالم الإنسانية، هيئة الأمم، الأونروا، الحكاية القديمة اياها (كروت الإعاشة)، النزوح الذي طال نصف قرن، النزوح الذي ذاق أهله الطحين الأسود، مرارات الذل والالتجاء إلى الأخوة والبساتين، هي غزة تذوق الطعام نفسه المغمس بالألم بينما بداة العرب يدفعون الدولارات لشرب نخب في باريس أو فندق من خمسة نجوم، غزة التي تحتاج الآن إلى أموال النفط الذي يصرف في ملاهي الغرب أو العرب الباذخين، في حين يتبرع أمير روتانا ب ١٠٠ مليون دولار لضحايا البرجين، ولا يصمت محطة بغاء كرمى لعيون الأطفال المخترقين بالقنابل العنقودية التي تهديها أمريكا للقتلة.

غزة لا تنام على ذكرياتها، تميد لياليها غزة بصراخ الراحلين إلى الله ودعوات المحبين، ونحن ننظاھر ونحتج وندين في أبعد ما نفعل، من الخليج التائر إلى المحيط الهادر، تموج الملايين العاجزة سوى عن الصراخ، نشارك قدر ما نستطيع في لجة إغلاق الأنظمة العربية الأبواب أمامها حتى لا تعتاد مجرد الصباح، ربما يصير الصباح عادة جديدة.

غزة لا تنام على موتها، تصدر الموت للجميع، للقاتل الجبان، ولنا، لنا لكي نعتبر من حصارها وقتلها ووجدتها، لنا نحن مكتوفي الأيدي والأفواه، القادرين على الهتاف، ربما بدأ هاجس الخوف يتسلل إلينا، أولادنا ليسوا بمنأى عن التشطي، عن البكاء، هي دمعة جامدة عند الوداع، غزة تحاصرنا بفكرة الموتى الأحياء، وتحاصر الأعداء بعدواها، الأصدقاء بالخوف، وتفجر في بقية الأحرار صياح الرفض، شكراً للصديق (شافيز).. العربي الأصيل شافيز، الفرق بيننا وبينك أننا لسنا أمة لا تقرأ فقط، ولكن لا تتعلم، أمة لا تتعلم من التاريخ، أمة دق فيها الجبناء أسافين النسيان، فيها الفرعون العنيد، وبقايا (يهوه)، ومدعو السلالات الشريفة.

لا تنام غزة الآن، تصبح فينا (من يهن يسهل الهوان عليه)، كل صياحنا لا يساوي قطرة دم تصنع من غزة قبلة، ركناً للحجيج في حي الشجاعية، بيت لاهية، عبسان، جباليا.. باقي غزة المقدسة، إذا انتصرت غزة يا (نحن) العريان، انتصرت لنا، وإذا سقطت (لا سمح الله) فالنظام الرسمي العربي من أسقطها..

من يهن يسهل الهوان عليه..

■ ■

نقد «نقد» السياسات الاقتصادية

من الاقتصادي والاجتماعي إلى السياسي.. والعكس صحيح!



الدولة يجب أن يكون لمصلحة الغالبية من المجتمع، أي لمصلحة الفئات الفقيرة».

■ ■

د. مرزوق:

هل النظام قادر

على أن يكون

ليبرالياً في

الداخل ومواجهاً

للامبريالية في

الخارج؟

ويتفق د. الحمش مع ما طرحه د.مرزوق حول التناقض بين الموقف الوطني المفروض وعملية التحول الاقتصادي الجارية، لكنّه في المقابل يرى أنّ هذا التناقض قائم أولاً «بين توجهات الفريق الاقتصادي وتوجهات القيادة السياسية»، وهو إذ يعود إلى افتراضه بأنّهما كل واحد في النهاية، إلّا أنّه يقول«هذا لا يمنع من وجود تناقض في الواقع، وفي نهاية الأمر إمّا أن يرّضخ الفريق الاقتصادي لمتطلبات القيادة السياسة أو أن تجد القيادة السياسية طريقها لمعالجة هذا الوضع، فهذه مسؤوليتها». ويتابع «جانب أساسي من المسألة الاقتصادية هو الجانب السياسي، والغريب في الموضوع أنّ سورية، تاريخياً في حالة ممانعة ومقاومة، ومازال هناك جزء محتل من أراضينا، وهنا يتوجب أن تكون السياسات الاقتصادية داعمة لعملية المواجهة مع العدو، لكنّ السياسة الاقتصادية حالياً ستؤذي إلى إضعاف الدولة، وبالتالي إضعاف موقفها التفاوضي سواء على المستوى السياسي أي في مواجهة العدو، أو اقتصادياً، أي على مستوى العلاقة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي».

التناقض...من جهة أخرى!

والنتيجة أنّه في ظل انخفاض منسوب الحريات السياسية، وتعدّار إمكانية قيام قوى المجتمع بتنظيم نفسها والدفاع عن مصالحها يجري تحرير الاقتصاد بصورة متتابعة ومنظمة، وتقوم الدولة بحماية «البرجوازية الجديدة» وحريّتها، فيما مجتمع العمل لا يملك من أمره شيئاً.. وهكذا فمن الطبيعي مع اختلال موازين القوى الاجتماعية أن تصب نتائج التحرير في مصلحة الأغنياء على حساب الفئات الاجتماعية الأضعف والأقل حضوراً وتأثيراً وقوة ظاهرة، وستمسي الليبرالية الجديدة حاصلاً أكيداً لهذا التحرير. هذا كله لا يطاله النقد الاقتصادي عبر وسائل الإعلام، أو في الندوات والفعاليات الاقتصادية المختلفة، مما يبقى هذا النقد والتدبد بالليبرالية الجديدة انفعالياً وسطحياً.

ويختم د. الحمش «ولذلك نحن نقول إن دور

الفريق الاقتصادي وتوجهيات القيادة!

ويضيف د. الحمش بعداً آخر للمسألة، فهو في الوقت نفسه الذي «يفترض» فيه أنّ الفريق الاقتصادي هو جزء من النظام، وبالتالي فهو، أي هذا الفريق، لا يعمل لحسابه بل يعمل لحساب النظام الذي أقرّ برنامجاً معيناً للتحول الاقتصادي»، يقول:«لكن هذا البرنامج لا يطبّق في الحقيقة على الأرض». ويتابع «بمعنى أنّه عندما نسمع رأس النظام وهو السيد رئيس الجمهورية يقول إن أي برنامج اقتصادي يجب أن يكون لصالح الاقتصاد الوطني، وإن إي إجراء يجب أن يدرس من خلال تأثيره على الشرائح الفقيرة، لا أرى أنّ الفريق الاقتصادي معني بتطبيق هذا التوجيه، والدليل على ذلك أن جميع الإجراءات المتبعة تؤدي إلى إضعاف الدولة من خلال تحولّ النظام الاقتصادي إلى نظام هزيل ضعيف، ففي الوقت الذي يؤكّد فيه الرئيس والحزب (البعث) والجهة على أهمية القطاع العام، ووضع مجموعة من القوانين لإصلاحه، نجد أن هذه القوانين وضعت في الأدراج من الفريق الاقتصادي، الذي يفكر بتفتيت القطاع العام، بينما كل المعطيات تقول إن قوة الاقتصاد تأتي من قدرته على تحريك عناصر الإنتاج، وتؤدي بالتالي إلى تقوية الدولة وحماية الفئات المتوسطة».

الاقتصاد والموقف الوطني والتناقض!

من جهته يعتبر د. مرزوق أنّ «أصحاب المصالح هم الذين يتحكمون الآن بالقرار الاقتصادي، وهم قادرون على تنفيذ سياساتهم، وقادرون على السير فيها حتى النهاية، محاولين وضع غلالة رقيقة وهي أنّ هذه السياسات لا تؤثر على الموقف الوطني». وهو يطرح تساؤلاً عمّا يسميه «الرؤية غير الواضحة للنظام» إذ يقول «هل هو قادر على أن يكون ليبرالياً في الداخل ومواجهاً للامبريالية في الخارج؟!»، ثم يجيب على تساؤله بالقول: «هذا موقف متناقض في الأساس، وهو يضعف موقف سورية الوطني المفروض عليها، بحكم التهديد الذي تواجهه وبحكم وجود أراض محتلة لها، فهذا الموقف يتم إضعافه من خلال هذه السياسات».

◀ محمد دحنون

في الحصي‏لة النهائي‏ة، السياسة هي «المسكوت عنه» في نقد عملية التحول الاقتصادي المتبعة في سورية. هذه الحصي‏لة هي التي «حرفت» هذا التحقيق عن التساؤل الذي انشغل في البحث عن إجابات له، وهو: ما هي الانتقادات التي قد توجه إلى الإعلام الاقتصادي، الحكومي والحزبي والخاص، في نقده لعملية اللبرلة التي تتابع فصولها. فقد تكلمت الرغبة في البحث عن إجابات نفترض أنّها «أساسية»، في الوصول بنا إلى السياسة.

إذاً، كان مسار التحقيق كالتالي؛ نقد «نقد» عملية التحول الاقتصادي في الإعلام، فقراءة في السياسة المختلف على دورها، بين من يرى أنّها جزء من قيادة عملية التحول تلك، وبين من يعتقد بأنّ هناك تناقضاً بين التوجه الاقتصادي والتوجه السياسي العام.

الصحافة الاقتصادية... بين السطحية والنقد الموضوعي!

يعتبر د نبيل مرزوق أنّ «طريقة تناول القضايا الاقتصادية في الصحافة، بما فيها الصحافة الحزبية، هو تناول سطحي في أغلب الحالات، وهو يفترق إلى عملية الربط بين السياسات، بحيث لا يشكل أي إجراء جزءاً من سلسلة إجراءات، تؤلّف بدورها السياسة الاقتصادية العامة في البلاد».

ويؤكد د. منير الحمش على صحة هذا النقد، يقول: « الفريق الاقتصادي لا يجري عملياً على طرح ما يريد القيام به دفعة واحدة، ولذلك تجري عملية قضم الاقتصاد السوري بالقطعة، فمن معالجة التجارة إلى رفع الدعم إلى تحرير الأسعار، وتجري مناقشة كل من هذه المسائل على حدة، وهي في الحقيقة والمحصلة حزمة واحدة»، ويتابع «ما يجري في الإعلام الاقتصادي على أنواعه، هو انجرار إلى ما تفعله السياسة الاقتصادية، فتراه ينتقد بالقطعة أيضاً».

من الجزئي إلى الكلي

من ناحية أخرى، حين تطرح قضية الفريق الاقتصادي وعلاقة السياسة الاقتصادية، وعلاقة كل ذلك بالسياسة العامة تظهر تباينات في الطرح..

د. نبيل مرزوق يلفت إلى نقطتين في إطار هذه الصورة، الأولى هي «أن الصحافة الاقتصادية تتناول أفراداً، ويتم التركيز على البعض ممن اصطلاح على تسميتهم بالفريق الاقتصادي، المشكلة لا تتعلق بهذا الفرد أو ذاك أو ببعض أفراد هذا الفريق، فهذا نهج عام وسياسة اقتصادية عامة يجب التركيز عليها وليس التركيز على مواقف وآراء أفراد»، أما النقطة الثانية فهي «السياسة الاقتصادية هي كل متكامل تتدخل فيه الحكومة كلّها، وسيكون من غير المقبول أن تحاول أي جهة أن تتهرب وتقول إنه ما من علاقة لي بهذه السياسات، فالمسألة تتعلق بنهج اقتصادي متبع في البلاد والمسؤولون عنه من قمة الهرم إلى أسفله، وهو ليست مسألة فردية متعلّقة برغبات بعض الأفراد أو بميولهم الخاصة».

نزار عادلّة

حتى الآن، وبعد أن جرى ما جرى للقطاع العام من انهيار أكثر شركاته، فإن النوايا على ما يبدو مازالت تتعلق بالجهات الوصائية لاتخاذ قرارات بشأنه وهي التي وقفت عاجزة عبر سنوات عن اتخاذ أي قرار إصلاحي.

مازالت النقابات العمالية والقوى الغيورة على القطاع العام تؤكّد: إذا كانت هناك نوايا حسنة تجاه القطاع العام الصناعي فإن الاقتراحات أن تترك لوزارة الصناعة الفوائض والأرباح والضرائب لمدة خمس سنوات، وتقدر سنوياً بأكثر من ثلاثين مليار ل.س، وهي كافية لإصلاح وهيكلة هذا القطاع وفق أهمية كل شركة، ولكن طرحت وزارة الصناعة هذا الحل منذ سنوات عديدة ولم توافق عليه وزارة المالية ماذا؟

هناك أكثر من رأي في الفريق الاقتصادي ويظهر ذلك واضحاً من خلال تصريحات وزير الصناعة ووزير المالية والنائب الاقتصادي

الخلل العام والتصفية

شركات متوقفة بالكامل وخساراتها بمئات الملايين

العقل الوصائي والعقل الإداري في الاقتصاد الوطني!!

مليار ل.س مهددة بالتلف، ويطالبون وزارة الصحة بإرسال مندوبين للإطلاع على الوضع.

هذا ما يريده السمسار

قال بعض العاملين لمدير المؤسسة في حلب إن المبيعات سوف تتخفض فأجابهم: لا بهم.. المهم أن نبيع لمشاة في الدولة فقط!! قالوا له: «سوف تنشط السوق السوداء؟» قال: حتى لو حرقت المؤسسة لا بهم.

المدير العام يتهرب من لقاء العاملين ولم يكن موافقاً على نقل المؤسسة.

في كل الأحوال خطوة النقل هذه تستهدف مؤسسة إنسانية خدمية في القطاع العام، وهي لا تختلف شكلاً ومضموناً عما يجري لمؤسسات القطاع العام الأخرى الإنتاجية منها والخدمية، والهدف واضح وضوح الشمس: مئات التجار والسماسرة يتضابقون من وجود مؤسسة ناجحة في القطاع العام لأن مستودعاتهم تغص بالأدوية، ووجود فارمكس وسط البلد ومبيعاتها التي تصل إلى ٧٠٠/ مليون ل.س سنوياً تؤذي تجارتهم وسمسرتهم، لذلك كانت هذه الخطوة الجريئة للعقل الإداري الذي يمارس فجوراً بحق القطاع العام دون مساءلة أو محاسبة، ويلتقي هذا العقل مع توجهات بعض الجهات الوصائية.

■ ■

منها لعلاج السرطانات والهرمونات والدم، ويلجأ المواطن أيضاً إلى المؤسسة عندما تفتقد الأدوية الهامة لتأمين حاجته بدلاً من السماسرة والسوق السوداء.

تفتق العقل الإداري مؤخراً عن عبقرية قل نظيرها إلا في مؤسسات القطاع العام، وعمد إلى نقل مقر ومستودعات المؤسسة من وسط حلب في باب الفرج إلى منطقة اليرمون التي تبعد عن المدينة أكثر من ١٠ كم، المبنى الحالي وسط المدينة أجرتة السنوية ٧٠ ألف ل.س، وهو تابع لمؤسسة خيرية، وأسباب النقل كما تقول الأوساط الإدارية «من أجل تخفيف النفقات على الدولة»، والعمال يتندرون على هذه الأوساط المتحالفة مع سماسرة القطاع الخاص، حيث أن المؤسسة مع وجودها وسط المدينة لم تكن تدفع أجور نقل العمال.. ولأنّ سوف تدفع سنوياً ٧٥٠/ ألف ل.س نقل عمال!! أيضاً سوف تتخفض المبيعات إلى أكثر من النصف وذلك لبعد المؤسسة عن المدينة، فهي مؤسسة خدمية، بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة التي تتكبدها المؤسسة من خلال تأسيس مستودعات وبرادات للتخزين، وجميع هذه المعدات موجودة في المبنى السابق.

أمناء المستودعات في المؤسسة يقولون إن المستودعات في المقر الجديد غير جيدة، ولا يمكن تخزين الأدوية فيها، وبالتالي فإن أدوية ثمنها

إضعاف الركيزة الأساسية للبنية التحتية

انقطاع الكهرباء بين التقنين والتدمير، وقرارات القهر والإذلال

◀ يوسف البني

ماذا نسمي هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن أن نصفها؟ هل هي ظاهرة تخلف عن ركب الحضارة، ونحن ندعي السير منذ سنوات بمسيرة التحديث والتطوير؟ أم هي ظاهرة عجز في تخديم المجتمع تفضح الأرقام الوهمية التي يطلقها البعض عن النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ أم هي محاولة قهر وإذلال وقتل لروح الوحدة الوطنية، التي تركز قبل كل شيء على متانة البنية التحتية، وما تقدمه من خدمات للمواطنين؟

نعم، إن انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، وقد تتكرر على مدار النهار والليل، إن كان ضمن برنامج للتقنين، أو ناجما عن عطل طارئ في شبكات الكهرباء، يعني بالتأكيد كل ما سبق. ومن المؤكد أيضا أن هناك من يخدمون المصالح الخارجية عمداً أو جهلاً، ممن يسعون إلى إفقار وتجويع وإذلال أبناء هذا الوطن العزيز، ويعملون على تدمير صموده ووحدته الوطنية، بتخريب الركائز الأساسية في البنية التحتية.

أطلق مسؤولون في وزارة الكهرباء تصريحات رسمية بأن «المؤسسة العامة للكهرباء ستقوم بتنفيذ برنامج يحدد ساعات قطع الكهرباء المناطق بشكل منتظم، وهي (تناقش خيار) أن يكون القطع يوميا، وبموعد محدد البدء والانهاء، أو أن تحدد الفترة الزمنية للقطع مع تغيير موعد القطع ضمن برنامج ينشر في وسائل الإعلام. وأن فترة قطع الكهرباء لن تتجاوز الساعتين يوميا وبمواعيد معلومة من المواطنين». إلا أن التنفيذ جاء مختلفاً عن التصريحات، وتكرر القطع في كثير من المناطق مرات عديدة يوميا. وتغير موعد القطع في كثير من الأحيان دون برنامج محدد ومعروف، وامتدت ساعات القطع أحيانا إلى ضعف الفترة المقررة. وقد تساوت معاناة وقهر المواطنين على مساحة الوطن من هذه الظاهرة، التي أدت إلى خراب ودمار كبيرين في الحياة المعيشية اليومية، في المنزل والوظيفة والمدرسة والعبادة الطبية والمخابر والجامعة والمشفى، وحتى الأفران التي تقدم الخبز للناس.

وللوقوف على الآثار السلبية لبرنامج«التقنين» الذي ليس له برنامج، استطلعت «قاسيون» الواقع الكهربائي في بعض المدن والمناطق السورية، فأفادنا مراسلنا في المنطقة الشرقية أنه ضمن «برنامج التقنين» قد تنقطع الكهرباء ثلاث أو أربع مرات يوميا، وبمعدل ساعتين في كل مرة، فلو تجاوزنا الضرر الكبير على الحرف والمهن اليدوية، فلن نستطيع غض النظر عن تأثير ذلك على دراسة أبنائنا الطلاب في جميع المراحل التعليمية من الأساسي وحتى الجامعي، وخاصة في فترات الامتحانات، فهل هذا برنامج مقصود لضرب مستقبل الطالب؟ وخطة تهييدية للضربة الكبرى له في رفع معدلات القبول في الجامعة؟!

أشكال مختلفة من المعاناة والقهر

في دير الزور نسبة هدر عالية في الكهرباء، وهناك حالة استياء عامة من هذا الوضع الذي أوصلنا إليه أصحاب القرار، بسبب مخططاتهم الاقتصادية الليبرالية، التي أدت إلى تجويع المواطنين عموماً وإفقارهم، مما اضطر الكثير منهم لبيع قسائم المازوت لشراء المواد الأساسية للمعيشة اليومية، وحين أتى موسم البرد والشتاء يستخدمون الكهرباء للتدفئة.

ومثل هذه الظاهرة سيكون لها مستثمروها الذين يثرون على مآسي الآخرين، فقد ارتفع سعر كيلو غرام الشمع، الذي تستعيض عنه بالإنارة بدلا من الكهرباء، بمعدل ٢٠ – ٣٠٪، وكذلك زاد الطلب على محركات توليد الكهرباء المنزلية الصغيرة، وهذه أيضاً بدأ التجار يتحكمون بسعرها، وقد يكونون هم وراء برنامج التقنين هذا، بالتنسيق مع

ماس كهربائي

◀ عصام اسحق

تودعنا وزارة الكهرباء، بعتمة قاسية قسوة الشتاء، وبطالة قسرية للجميع. القسم الأول مجبر على الفقر والبطالة لأن ليس له عمل، والقسم الثاني حولته وزارة الكهرباء إلى شبه متسول لا عمل له، لأن نظام التقنين لديها نصف ساعة كهرباء ونصف ساعة راحة، ولكنها ليست راحة نيكية ولا شامية، ولا راحة الحلقوم الشهيرة، ونؤكد لكم أيها المواطنون الكرام أن رقم الطوارئ الشهر ١١٧ معطل كما الطاقة الكهربائية. لأن هناك علاقة تبادلية بينهما، ولا نعلم مدى العلاقة بين الطاقة الكهربائيّة والشراكة الأوربية الموقعة في ٢٠٠٨/١٢/١٤.



لا غنى عنها، أصابها الكثير من الأعطال بسبب الانقطاعات المفاجئة والعودة المفاجئة للتيار، الذي قد يكون عالي الفولتاج في بدايته، ما يسبب التلف والأعطال للكثير من المحركات. أما المعاناة الأساسية للمنطقة الساحلية بسبب انقطاع الكهرباء فتتمثل في ناحيتين: أولهما الضرر الكبير الذي تتعرض له الزراعات المحمية بسبب تعطل وسائط التدفئة للبيوت البلاستيكية، التي تعمل حرقاتها على الكهرباء، وكذلك رشاشات رذاذ الماء على أسطح البيوت البلاستيكية، وقد اضطر الكثير من المزارعين للعودة إلى وسائل بدائية للاستعاضة عن التدفئة، ولكن الخطر الكبير على تلف البلاستيك بسبب توقف رشاشات الرذاذ، ما يؤدي إلى خسائر كبيرة للفلاح من جهة، وللثروة الزراعية الوطنية من جهة أخرى. والناحية الإستراتيجية الأخرى الأكثر تضرراً هي السياحة الشتوية، التي تعتمد عليها الحركة الاقتصادية في المنطقة بشكل كبير، وخاصة منتجعات مشتى الحلو والكفرون.

ولشرح معاناة مواطنينا هناك وإفانا أحد الرفاق بمداخلة جاء فيها: «مع نهاية عام ٢٠٠٨ تودعه وزارة الكهرباء بعتمة قاسية قسوة الشتاء، وبطالة قسرية للجميع، فنظام التقنين في بعض مناطقنا يأخذ شكلاً غريباً عجيباً (نصف ساعة كهرباء ونصف ساعة راحة)، وحين نتصل برقم الطوارئ ١١٧ نجده معطلاً على مدار الوقت، أما الطلاب فلا حول لهم ولا قوة، ويجب أن يسعوا لإتمام كل شيء نهاراً، من أجل الراحة القسرية ليلاً في عتمة دامية. وقد مرت الأعياد دون أن يدري بها أحد، فلا عيد أضحى أتى ولا عيد ميلاد، ولا سنة هجرية ولا سنة ميلادية، فالأيام كلها موشحة بالعوز والحرمان والفقر والسواد....».

المنطقة الوسطى من الأرض ومن السماء

تخضع مدينة حمص منذ أكثر من شهرين لبرنامج التقنين حيث تنقطع الكهرباء يوميا من ٢ – ٣ ساعات وبدون موعد ثابت، وقد تبدأ الفترة من العاشرة صباحاً أو في ساعة متأخرة من الليل، وفي الريف تنقطع على فترتين أو أكثر وبدون برنامج محدد.

إن لمنطقة حمص وحماة وريفهما وضعاً استثنائياً، فالأحوال الجوية القاسية والرياح الشديدة التي تسببها الفتحة في السلاسل الجبلية، تسبب الكثير من أمراض الشتاء للمواطنين، والكثير من الحوادث أيضاً، وبالإضافة إلى تعطل الحرف وكثير من المنشآت الحيوية بسبب انقطاع الكهرباء، تتعطل أيضاً المشاي في المخابر الطبية ومراكز التصوير الشعاعي وغيرها، وقد شكت كل

في البحث عن الأسباب تدعي الحكومة أن كلفة توليد الكيلوواط الساعي الكهربائي عالية، وقد تصل إلى ٢٣٨ قس ويصل إلى المواطن، بمعدل الشرائح الصغرى، بحوالي ١٤٥ قس بينما أكد مختصون في وزارة الكهرباء أن كلفة إنتاج الكيلوواط الساعي في الظروف الطبيعية والعادية، لا تتجاوز ٢٥ قس، ولكن ارتفاع التكلفة حاصل بسبب السرقات والنهب، وآلات التوليد والتحويل الفاسدة، المستوردة على أنها نخب أول.

إن الحكومة تستغبي المواطن، وتبين له ما تريده أن يفهم، في قضية لا يعرفها ولا يستطيع شرحها وتفنيدها والسؤال عن خفاياها، فما هي الغاية الكامنة في نفس يعقوب؟!

يطرح اليوم موضوع استثمار القطاع الخاص ومشاركته في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وتم التأكيد على فتح الباب للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وهناك العديد من العروض المقدمة في هذا الشأن، فقد تقدمت المجموعة الاستشارية الألمانية السورية لبناء مزارع ريحية في محافظة حمص، وقدمت شركة ati الإنكليزية عرضاً لبناء محطة حرارية على مبدأ B.O.T، أي استثمارها لفترة بعد بنائها تسديداً لقيمة العقد. وتقدمت شركة إيرانية لبناء محطة توليد كهرباء بمواصفات عالية، وهناك قرار صادر عن رئيس مجلس الوزراء يقضي بالسماح للقطاع الخاص ببناء محطات توليد كهرباء في مواقع المدن الصناعية. فهل تحاصر المواطن وتضغط عليه بقطع التيار لكي يقول: «أعطوا الكهرباء للقطاع الخاص، وخأصنونا؟».

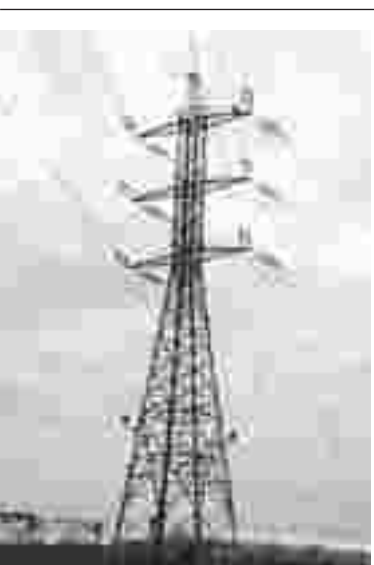
يدفع المشترك النظامي ثمن الفاقد والهدر والسرقات والتجاوزات على الشبكة

ألم يكفهم ما دمروا وهدروا من منشآت ومكتسبات القطاع العام، وحتى الكهرباء يسعون إلى خصخصتها، أولم يستفيدوا من الدروس والعبر، أن الدول التي تخلت عن دورها الرعائي للقطاعات الخدمية قد فشلت في بناء أنظمتها الاقتصادية المتينة؟ وهي تحاول مؤخراً استعادة هذا الدور الرعائي لحماية مكتسباتها ومنجزاتها؟!

وتساءل كثير من المواطنين: هل صحيح ما يدور حول إعطاء الكهرباء للدول المجاورة، مثل لبنان والأردن؟ هل صحيح أننا «طبيب يداوي الناس وهو عليل؟» وهل نعيش الأزمة المأساة مثل «نجار وبابه مخلوع؟» إن كان كذلك فأصحاب الفرن أولى بخبزهم إذا جاعوا، ورب البيت أجدر به أن يشبع أولاده قبل أن يطعم الجيران، ونحن أولى بثروتنا الوطنية.

إننا نطالب وزارة الكهرباء بإنصاف المواطن السوري، فيجب ألا تضيف الفاقد والهدر والسرقات على الفواتير النظامية، ويجب أن تكون العدادات نظامية وعادلة، وليست كالكثير الذي رأيناه من عدادات فاسدة وغير نظامية وتسجل ضعف الاستهلاك، بالإضافة إلى الفوضى في قراءة العدادات والمزاجية وعدم التواتر المنتظم. على الوزارة أن تضع برنامج حماية ورعاية للمشارك، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■ ■



ونتساءل هنا بشفافية: أين الشفافية التي تمارسها وزارة الكهرباء من أجل صناعاتنا الوطنية، لكي تضاهي الصناعة الأوربية، حسب اتفاقية الشراكة الأوربية القادمة؟ فهي لا تعلن عن أي برنامج تقنين موثق، لكي يمارس المواطن عمله وفقه، بل لا تجيب عن أي سؤال حول أسباب الانقطاع الدائم: هل هو خروج أية محطة من الخدمة لأسباب فنية؟ أم أن هناك صيانة معينة لشبكات أو محطات؟ أم أننا نقدم الكهرباء إلى لبنان الشقيق أو الأردن؟ أم أن الكهرباء أصبحت لا شتوية ولا صيفية، بل موسمية؟ أسئلة أعان الله المواطن السوري على أجوبتها، وعام جديد والوطن يألف خير.

■ ■

متى يعلن بنك «أولرت براذرز» إفلاسه؟

◀ عبادة بوظو



لم تكن مصادفة أن تداول الإعلام الحربي الإسرائيلي مصطلح «بنك الأهداف» تسمية لأحدث عملياته العدوانية على غزة، بمباركة «المجتمع الدولي- الأمريكي» ودول محور «الاعتدال العربي»، وذلك من أجل إعادة الاعتبار، من ضمن أهداف إستراتيجية أخرى يتوهمها قادة الكيان، للنظام الرأسمالي العالمي المتداعي، بحيث يصبح نجاح «بنك أهداف غزة» تعويضاً عن إفلاس بنك «ليمان براذرز» الأمريكي الذي أُنذر بمرحلة الطور النهائي من الأزمة الرأسمالية، التي تتداخل فيها بالطبع العوامل والأبعاد المالية والتجارية والصناعية والنفطية بالعسكرية. ومن هنا فإن أهمية معركة الصمود في غزة، ترتدي أبعاداً أممية بالمعنى الثوري انطلاقاً من قضية التحرر الوطني الفلسطيني، ومواجهة أطوار جديدة نوعية من محاولات تصفية القضية الفلسطينية وحصرها في «الأزمة الإنسانية في غزة»، على خطورتها واستفحالها. ومن قال إن كل الفلسطينيين في كل أرجاء فلسطين المحتلة والشتات لا يعانون من منحنى متصاعد لأزمة إنسانية تتفاوت حدتها بين طور وآخر؟

♦♦♦

عبر ترويح «بنك الأهداف» في غزة، هدأ على سبيل المثال الحديث عن الأزمة، وهدأ الحديث عن منتصر الزيدي الذي باتت أشباه حذائه تجوب تظاهرات العالم وتضرب صور بوش وعمالته، في مقابل تمرير قانون انتخاب المحافظات في العراق. ولكن لعبة «عض الأصابع» التي اختار قادة الكيان إطلاقها بالدم والنار على الغزاويين والأجنحة العسكرية لفصائل مقاومتهم بدأت تتسبب بتساقط الأصابع الإسرائيلية ذاتها وهي تعد الخسائر المتلاحقة من الجنود إلى الدبابات وناقلات الجند والعربات بمن فيها، إلى الحوامات وطائرات الاستطلاع.

♦♦♦

جاءت مجازر غزة لتظهر الدور الملتبس- الذي طالما تحدثنا عنه- الذي تقوم به كل من قطر وتركيا به «أنهى حلله»، من خلال تقديم كل من حمد بن خليفة بن جبر آل ثاني ورجب طيب أردوغان (في يوم واحد للمصادفة أيضاً ولكن بعد عشرة أيام من العدوان) لطروحات كلامية سياسية متطورة حقاً وتقف عند «أقصى يسار»، ليس النظام العربي الرسمي بالطبع، بل وحتى بعض الشارع العربي، وتددغدغ مشاعر البعض الآخر، وذلك من خلال إجراء عملية استقطاب سياسي دبلوماسي معزز بموقف شعبي«مليونني في الحالة التركية»، رافض للعدوان ومطالب بوقف المجزرة! ولو أن هذه الطروحات اقتصرت بأفعال على الأرض، أقفلها إعلان إغلاق الممثلة التجارية في الدوحة، أو طرد السفير الإسرائيلي من أنقرة (كما فعل العروبي حتى العظم شافيز) أو وقف التعاون العسكري مع تل أبيب، لكانت تحولت إلى رافعة حقيقية للموقف العربي والإسلامي. ولكن اقتصرارها على الطرح النظري، الهام والواضح، يراد منه أن يكون رافعة وهمية تستقطب الفلسطينيين وجواضنهم، شعباً ومقاومة، فتكون «التخريجة» «الحمدية-الأردوغانية» ألطف مما طرحه إحياء لمشاريع مطروحة منذ أكثر من سنتين «محمود عباس» بشكل فج ومباشر في جلسة مجلس الأمن (ليلة الأربعاء الماضي) لجهة طلب قوات دولية، ولكن التخريجة ذاتها تؤدي الغرض نفسه الذي يخدم تفرغ «إسرائيل» لهاמהا الإقليمية والدولية الجديدة دون منغصات في المحيط وعلى الحدود، أي نشر قوات- ربما بقيادة تركية وتجهيزات ومراسد أمريكية- تتولى قمع الفلسطينيين، كما كان الحال مع الشرطة الفلسطينية منذ أوصلو وحتى يومنا هذا (كما يجري حالياً في الضفة الغربية بذريعة اتفاقيات والمعاهدات، وكذلك في مصر/مبارك).

♦♦♦

وبينما تتهبت فصائل المقاومة الفلسطينية مباشرة، ولم تلبع الطعم، رغم إشاراتنا به سياسياً، فإن النظام المصري يعد الخاسر الأكبر في هذه المعادلة، وهو الذي يفقد بفعل موقفه المتخاذل المتواطئ آخر أوراقه الإقليمية المتمثلة بالتأثير في الوضع في غزة، بعدما أفقده القصف الإسرائيلي على حدود مصر في رفع مفاهيم الحفاظ على السيادة الوطنية وأمن مواطنيه (المنوعين من التظاهر والتعاطف مع أهل غزة) وعدم قدرة طيرانه علي التحليق في سماء سيناء كشرط من «كامب ديفيد»، وتراه بات يستجدي أن يعاد تنصيبه، رائداً في العالم العربي، فقط عبر قوة لسان رايس في جلسة مجلس الأمن!

♦♦♦

على صعيد مواز، وإذا كان العرف الدبلوماسي يوحى بوجود أن تقف رئاسة القمة العربية على مسافة واحدة من جميع الأطراف العربية، فإن ما لا يقتضيه الإجماع الإسرائيلي هو التأخر بالفعل المباشر ومنح المواقف للآخرين، حتى ولو كانت كتابة البيان الذي تلاه حمد متلعثماً دون أن يعرف معنى مصطلح «أثر رجعي» مثلاً. والمحصلة أنه بدل أن تكون سورية القبلة، بما تحمله من موروث ومشروع، تتواصل المحاولات الخارجية لتقزيم الوزن النوعي لسورية على حساب التعظيم المصطنع للدور التركي والقطري (المستقوي فقط بقناة الجزيرة الفضائية).

♦♦♦

إن الحسم في الميدان، والمطلوب هو السعي للتخفيف عن غزة بتصعيد منسوب المقاومة والممانعة (ومن هنا ربما تندرج الرحلة المكوكية التي قام بها سعيد جليلي أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في دمشق وبيروت)، في حين سارع ساركوزي للقول من دمشق أيضاً «إن لا حل عسكرياً للصراع» في وقت تثبت فيه الحياة وتاريخ الصراع مع العدو الصهيوني أن لا حل إلا عسكرياً له، عبر امتلاك الإرادة وذات مفردات الرؤية التي استخدمها «حمد» ولكن مع توظيفها وتعزيزها بالممارسة. وبدون ذلك سيبقى الفلسطينيون الضحية الأكبر حالياً ولكن لن يكونوا وحيدين لاحقاً إن تمت خسارة المعركة في غزة (بمعنى السقوط)، أو لم يجر التثمير السياسي لانتصارها (بمعنى الصمود) وتثبيت إفلاس بنك «أولرت أخوان» من شاكلة مبارك وعبد الله× ٢، وحمد وأردوغان وبوش وأوباما وساركوزي وكل المستثمرين الدوليين الرأسماليين فيه على حساب أطفال فلسطين!

o.bozo@kassioum.org

الأزمة المالية العالمية؛

البرازيل، جزيرة في محيط هائج

◀ ماريو أوسافا

ريودو جانييرو- تدل كل المؤشرات على أن البرازيل ستقف بمنأى عن الركود الاقتصادي العالمي، وستسجل معدلات نمو مقبولة، طالما لا تتفاقم الكارثة الاقتصادية- المالية العالمية أو تدوم لفترة أطول من المتوقع.

تشير تقديرات أكثر الخبراء تحفظاً إلى أنه رغم الإبطاء الاقتصادي السائد، سيرتفع الناتج القومي البرازيلي بنسبة ٣. ٢ في المائة، وذلك حسب استنتاجات المصرف المركزي البرازيلي، وخلافاً لتوقعات الرئيس لويس اناثيو لولا دا سيلفا بأن تبلغ النسبة ٤ في المائة كهدف يصبو إليه.

كما تشير غالبية التقديرات إلى أن معدل النمو هذا سيمثل انخفاضاً هاماً بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ الذي يقدر أنه حقق زيادة تتجاوز ٥. ٥ في المائة. فقد سجل الربع الأول من العام الماضي نمواً اقتصادياً بلغ نسبة ٦. ٤ في المائة، لكنه تراجع في الربع الأخير من جراء الأزمة العالمية.

فقد انخفض إنتاج السيارات على سبيل المثال بنسبة ٣٤. ٤ في المائة في نوفمبر الماضي، بالمقارنة بمعدل ٢٨. ٦ في المائة في الشهر نفسه من ٢٠٠٧. وكانت السلع غير آنية الاستهلاك وعالية القيمة الأكثر تأثراً بالأزمة، لارتهاها بالقروض التي تقلصت بصورة شبه مباغعة.

في مواجهة هذا الوضع، سعت الحكومة البرازيلية إلى تشجيع الاستهلاك من خلال تحرير القروض وتخفيض ضريبة شراء السيارات ذات المحركات الأصغر.

ووعد لولا باعتماد حزمة من التدابير الجديدة في ٢٠ الجاري، تنصب على قطاعات أخرى كالبناء والزراعة.

أما عن العمالة، فقد سجلت البطالة في نوفمبر الماضي زيادة بقدر ٤٠٨٠ وظيفة، حسب معلومات وزارة العمل، فكانت أول نتيجة سلبية في هذا القطاع في ست سنوات، منذ أن تولى لولا الرئاسة.

كما تشير توقعات الخبراء إلى ارتفاع البطالة في العام الجاري في حالة نمو الاقتصاد بأقل من ٣ في المائة، ما يمكن أن يؤثر على شعبية الرئيس البرازيلي التي بلغت ٨٠ في المائة حسب استطلاعات الرأي في منتصف الشهر الماضي وعلى الرغم من الأزمة.

كذلك، فقد أعيد طرح ضرورة تليين قوانين العمل جراء الضغوط التي يمارسها قطاع الأعمال والشركات وكوسيلة لتفادي فصل العاملين عن وظائفهم على نطاق واسع. وتشجع الحكومة على البدء في التفاوض في هذا الاتجاه.

هذا ويعتبر القطاع المصرفي البرازيلي حالة استثنائية وسط الأزمة العالمية، فعلى عكس قرار المصارف المركزية في غالبية الدول بخفض نسب الفوائد لتصل إلى الصفر في بعض الحالات، حافظ المصرف المركزي البرازيلي على نسبة فائدة قدرها ١٣.٧٥ في المائة، وهي أعلى نسبة في العالم.

في المقابل، تتزايد المخاوف من أن يتسبب خفض قيمة العملة المحلية (الريال) بنسبة تتوق ٣٠ في المائة، في ارتفاع معدلات التضخم التي تقدر بنحو ٦ في المائة على ضوء نتائج العام الماضي.



وفي المقابل، يعتبر خفض قيمة الريال مقابل الدولار تصحيحاً لقيمته العالية في السنوات الأخيرة، والتي أثرت على الصادرات وخاصة المنتجات الصناعية. وكما يقدر أن تنجو الصادرات البرازيلية من ظاهرة تقلص التجارة العالمية بفضل تنوع الأسواق الخارجية التي تقصدها.

وخلاصة القول إن البرازيل احتفلت في نهاية ٢٠٠٨ بمرور عام ممتاز من الناحية الاقتصادية، بل الأفضل في العقود الثلاث الأخيرة. فإضافة إلى نموها الاقتصادي، خلقت البرازيل نحو مليوني وظيفة جديدة، ومهدت الطريق إلى ضمان الرفاهية على المدى الطويل.

كما اكتشفت البرازيل احتياطي ضخم من النفط في أعماق مياهها الإقليمية في مايو الماضي، ما يجعل منها قوة عظمى جديدة في مجال الطاقة. فرغم ارتفاع كلفة استخراج هذا النفط وانخفاض أسعاره العالمية، تعتبر البرازيل هذا الاحتياطي كمصدر ثراء هائل في المستقبل.

● **نشرة «أي بي إس»**

الاقتصاد الأمريكي يئن بانتظار أزمة أعمق

التجزئة وأزمة الائتمان. ويتخوف بعض أعضاء الاحتياطي الفيدرالي من تفاقم وضع الاقتصاد، بشكل يفوق التوقعات الراهنة.

ويعني استمرار حالة الركود، الذي بدأ في كانون الأول عام ٢٠٠٧، على مدى عام ٢٠٠٩ الحالي، أطول انكماش للاقتصاد الأمريكي منذ الكساد العظيم. هذا وسيрт الرئيس الأمريكي المنتخب اقتصاداً مترنحاً وعجزاً يصل إلى تريليون دولار، ستضيف إليه خطة الإنعاش الاقتصادية المكلفة، إلى جانب ٧.٢ تريليون دولار استثمرتها الحكومة الأمريكية أو قدمتها كديون لمواجهة الأزمة الاقتصادية، إلى عجزه.

ومن المتوقع أن يصدر مكتب المحاسبة بالكونغرس (في يوم إغلاق هذا العدد) موازنة عام ٢٠٠٩ وتوقعاته المالية. ويشير تقرير صدر عن وزارة الخزانة الشهر الماضي أن العجز، وخلال الشهرين الأولين من العام الحالي فقط، سيعتدي ٤٠٠ مليار دولار.

■ ■

الفيدرالي متخوف للغاية حالياً- كما هو حال الجميع- ويريدون تجهيز كافة المكابح». وتوقع معظم أعضاء المصرف المركزي الأمريكي تباطؤ انتعاش الاقتصاد في بداية النصف الثاني من العام، إلا أن معدلات البطالة ستواصل الارتفاع بقوة وحتى عام ٢٠١٠.

وفقد سوق الوظائف، خلال الأشهر الـ١١ الأولى من عام ٢٠٠٨، ١.٩ مليون وظيفة، ليرتفع مؤشر معدلات البطالة بواقع ٦.٧ في المائة. وفيما يتوقع أن تصدر وزارة العمل الأمريكي تقرير شهر كانون الأول قريباً جداً، يتوقع اقتصاديون، «تلاشي» ٤٧٥ ألف وظيفة في الشهر الماضي، ما يعني رفع معدل البطالة إلى ٧ في المائة، لتكون بذلك النسبة الأعلى منذ ١٥ عاماً.

ويعدد الاحتياطي الفيدرالي العديد من العوامل التي تسحب الاقتصاد إلى القاع، إلى جانب البطالة، ومنها التراجع في الأسواق المالية، وتدني ثقة المستهلك، وتقييد الائتمان. كما يتوقع تراجع إنفاق قطاع الأعمال مدفوعاً بأداء مبيعات قطاع

أكدت محطة CNN الأمريكية أنه في أحدث تكهانات قائمة تصدر عن الاحتياطي الفيدرالي، سيزداد تردي وضع اقتصاد الولايات المتحدة وسيتواصل ارتفاع معدلات البطالة حتى العام المقبل وسط تنامي العجز الحكومي.

وقال الرئيس المنتخب، باراك أوباما، الذي سيتولى مقاليد الرئاسة رسمياً في ٢٠ كانون الثاني الجاري، ليرث تركة اقتصادية ثقيلة، هي الأسوأ منذ عقود، إنه بحاجة «لاستثمار مبالغ استثنائية» لإنعاش الاقتصاد وإعادته إلى مساره.

وكانت تكهانات الاقتصاد الكثيبة قد رفعت إلى صناع القرار في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (المصرف المركزي) إبان اجتماعهم الشهر الماضي، الذي قرروا خلاله خفض سعر الفائدة إلى قرابة الصفر. وبحسب محضر اجتماع اللقاء، تكن الاحتياطي الفيدرالي بتراجع إجمالي الإنتاج المحلي في العام الحالي.

وقب ديفيد ويس، كبير الاقتصاديين في «ستاندرد أند بورز»: «أعتقد أن الاحتياطي

بوش يوزع مناصب «اللحظة الأخيرة»

سنوات، على رأسهم دانييل برايس، مستشاره الخاص السابق، ومساعد مستشار الأمن القومي للشؤون الاقتصادية، وذلك إلى جانب الحاكم السابق، جيمس بوغوس، ومستشار البيت الأبيض، وليام بورك، وعضو المجلس الاستشاري الخاص لبوش، إيميت فلود. ومن المقرر أن يختار بوش أيضاً كل من رايموند لوريتا، ممثل الحكومة السابق في نيومكسيكو، وفريجيل توروجيلو، مدير شؤون الثروة الحيوانية، في عضوية إدارة صندوق «فاليس كالديرا» الائتماني.

أما إيليويت أبرامز، مساعد المستشار المعروف لشؤون الأمن القومي، وأحد الذين يوصفون بأنهم من أبرز «صقور» الإدارة، فسيحل في عضوية ما يسمى بلجنة ذكرى «المحرقة اليهودية/ الهولوكوست» في الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات!!

وستضم اللجنة عليها أيضاً كل من جوشوا بولتون، كبير موظفي البيت الأبيض الحالي، ووزير الأمن الداخلي، مايكل شيرتوف، والنري المعروف، آلان كاسدين، والإعلامية شيرل هالبرن، إلى جانب المدعي العام، مايكل موكاسي.

■ ■

أعلن الرئيس الأمريكي، جورج بوش الثلاثاء، قائمة واسعة من التعيينات شملت ٤٥ مركزاً أساسياً في قطاعات مختلفة، جرى توزيعها على مجموعة من المناصرين المقربين والمستشارين، في خطوة رأى البعض أنها تشبه توزيع الجوائز والمكافآت عبر مناصب حكومية، قبل أيام معدودة من ترك بوش لمقاليذ السلطة.

وشملت قائمة «تعيينات اللحظة الأخيرة» شخصيات كبيرة، على غرار المدعي العام، مايكل موكاسي، ومساعد مستشار الأمن القومي، إيليويت أبرامز، ووزير الأمن الداخلي، مايكل شيرتوف، وتشمل المناصب الجديدة مجموعة واسعة من الوظائف التي يمكن للمعينين الجدد البقاء فيها ما بين ثلاث إلى ست سنوات.

وعين بوش سفير واشنطن السابق في النمسا، روبرت ماكلم، في مجلس «وليام فولبرايت» للمنح لفترة ثلاث سنوات، كما أعلن عزمه تعيين مارتن فاغا، المدير السابق لشركات ناشطة في مجال التكنولوجيا والأمن عضواً في اللجنة الخاصة بإزالة سمة السرية عن الملفات التي تهم الجمهور.

وفي اللجنة الدولية لحل النزاعات الاستثمارية، يعترم بوش اختيار مجموعة من الأشخاص لولاية تمتد ست

العالم «يستأجر» أراضي الفقراء

إثيوبيا «من تحت الدلف تحت المزاب»

من انعدام الأمن الغذائي، وفقا للتقديرات الحكومية.

حيال هذا الفشل، أبدت الحكومة عزمها على «تأجير» مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية لمستثمرين أجانب «بغية استغلالها». ووعد رئيس الوزراء ميليس زيناوي المملكة السعودية بتسليمها مئات الآلاف من الأراضي لزراعة الحبوب. وركزت وزارة الزراعة على تحديد الأراضي التي تعتمز عرضها على المستثمرين الأجانب. وحددت في منطقتين فقط- زوروميا وأمهارا- حوالي ٢ مليون هكتارا من الأراضي الزراعية لعرضها للإيجار، علما بأن هاتين المنطقتين تكاد تنتجان كل محاصيل الحبوب من البلاد.

هذا وأعرب الخبراء عن مخاوفهم من المخاطر التي تحف بمثل هذه السياسة، لا فيما يخص توفير الغذاء للمواطنين فحسب، بل لأنها ستحيد المنافع نحو المستثمرين والمستهلكين في دول أخرى. وتجيّب الحكومة أن الإنتاج الغذائي المتوقع سوف يكون متاحاً للأسواق المحلية وللتصدير. لكن الخبراء يخشون أن يغادر الجانب الأعظم من هذا الإنتاج البلاد نظراً لعجز الإثيوبيين المتوقع عن مزاحمة الأسعار التي سيعرضها المستثمرون الأجانب.

■ ■

دق الخبراء نواقيس الخطر جراء انضمام إثيوبيا لنحو ١٠٠ دولة نامية مدرجة على قائمة البلدان التي تضطر إلى «تأجير» أراضيها الزراعية لاستغلالها صناعياً، من دول أخرى على رأسها ليبيا، السعودية، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات، مصر، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، وماليزيا.

وجاء قرار الحكومة الإثيوبية بـ«تأجير» أراضيها الزراعية للمستثمرين الأجانب نتيجة لفشل خطط لتطوير قطاعها الزراعي الذي يمثل ٤٥ في المائة من ناتجها القومي.

فكانت إثيوبيا قد وضعت في ١٩٩٢ إستراتيجية طموحة وطويلة الأجل للنهوض بهذا القطاع، أساساً من خلال الاستثمار في تحسين أوضاع تسعة ملايين من صغار المزارعين، وإنتاج ٢٨ مليون طن من الحبوب في تسعة الأشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

لكن الإنتاج اقتصر على مجرد ١٦. ٤ مليون طن، وفقا لوزارة الزراعة الإثيوبية. والنتيجة أن نحو ٦. ٥ مليون إثيوبي يعانون الآن

مبارك.. إما أن يتنحى، أو يُنحى!

◀ إبراهيم البدراي - القاهرة

تمر مصر بظروف عصيبة وأزمة شاملة ناتجة عن سياسات التبعية والاستسلام التي تتبعها سلطة الطبقة الحاكمة بقيادة حسني مبارك. تلك السياسات المدمرة والمهلكة المنحازة بشكل مطلق لمصالح رأس المال الأجنبي والمحلي التابع، والتي دمرت الكادحين جوعاً وبطالة وفقراً واستبداداً، وأدت إلى مخاطر هائلة على الأمن القومي المصري، وقوضت بحكم ثقل مصر ودورها التضامن والنهوض العربي، وأفقدتها دورها القيادي عربياً والريادي عالمياً، وتقلصت إلى أبعد الحدود إمكانيات التطور الحر والسلمي للبلاد ووضعت مستقبلها كله في مهب الريح.

لقد بلغ الوضع حداً يؤذن إما بانفجار عفوي لا أحد يعرف مده، أو بانهيار شامل. وكلاهما سوف يدمر الكيان الوطني برمته. فالغضب عارم وهائل، والصراع الطبقي والوطني والقومي محتدم في تشابك وتفاعل يفوق الوصف.

المشهد الآن يجمع بين إضرابات عمالية لا تعرف التوقف (نضالات طبقية) واحتجاجات واعتصامات ومظاهرات تضامناً مع أشقائنا في غزة والعراق تكرس لها السلطة مئات الآلاف من جنود وضباط الشرطة، (نضالات وطنية وقومية).

لقد أصبح الوضع أكثر حدة بما لا يقاس مقارناً بأوضاع البلاد عام ١٩٥١ وبدايات عام ١٩٥٢ السابقة مباشرة على ثورة ٢٣ يوليو. حينها كانت البرجوازية المصرية، وأعني القسم الوطني منها آنذاك، عاجزة عن إدارة الصراع ضد الاستعمار البريطاني وعملائه المحليين بما يحقق الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، وذلك بحكم طبيعتها المزدوجة المعادية للاستعمار من ناحية والمهادية للطبقة العاملة وسائر الكادحين من ناحية أخرى. كما لم تتمكن القوى التقدمية لظروف وأخطاء عديدة تسببت في إضعافها من قيادة الحركة العارمة للجماهير وإدارة الصراع الجاري.

إزاء ذلك بادر الجيش المصري ليلة ٢٣ يوليو بالانقلاب الثوري. وسرعان ما استدعت الجماهير ذاكرتها التاريخية الجمعية والتفت حول الجيش وأضفت الطابع الثوري على الحدث الهائل. ذلك لأن التجربة التاريخية للمصريين تؤكد أن للجيش خصوصية حددت له دوراً أكثر رحابة وسعة عن دور الدركي حارس الحدود، وذلك منذ «أحمس» و«حور محب» ومحمد عبيد وأحمد عرابي، باعتباره المنقذ للوطن في المفاصل التاريخية التي تمثل خطراً على مصيره. وذلك أضفى على الجيش طبيعة متفردة ودوراً وواجباً والتزاماً تاريخياً، وتحدد وضعه الحاسم في قلب المعادلة السياسية في البلاد.

المذبحة المتدحرجة...

صمود أسطوري وحراك دبلوماسي

◀ محمد العبد الله

مع وصول جيش الغزاة لـ «عنق الزجاجة» في حربه الوحشية على الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة، انتهت عملياً مرحلة العدوان الأولى، أو كما يصطلح قادة الكيان على تسميتها بالمرحلة «أ»، بالفشل الذريع. مئات الأطنان من القنابل والصواريخ، التي ألقتها قاذفات النار والموت فوق رؤوس المدنيين على مدى أسبوع كامل لم تحقق الهدف المرسوم من «الصدمة والترويع»، بالرغم من الاستعانة بين الحين والآخر بالبوراج والزوارق البحرية من أجل دعم ناري جديد. التقدم البري الذي استكمل شرط البدء فيه بعد الحشد الكبير للمدرعات والمدفعية والدبابات ونافلات الجند، ووصول الآلاف من قوات الاحتياط الذين لما تتوقف عمليات استدعائهم نظراً للمصاعب الهائلة التي تواجهها المرحلة الثانية «ب» من العدوان، والتي تتطلب انتشاراً عسكرياً احتلالياً على عمق ٤-٢ كم داخل القطاع، واجهها المقاومون في كل مواقع الاشتباكات، بالالتحام المباشر، والكمائن، والأناق والبيوت المفخخة، والتي دفعت بالخبراء العسكريين للحديث عن«معارك عنيفة وضارية جداً جداً» تكبد خلالها العدو العشرات من القتلى والجرحى، وكعادته للتقليل من جهوزية وكفاءة المقاتل العربي الفلسطيني، وكإعادة إنتاج للإعلام الحربي الأمريكي في العراق، بدأت آلة التضليل الجوفاء في التصريح عن سقوط العديد من العسكريين الغزاة بـ«النيران الصديقة» التي هي الطبعة الأكثر فجاجة وسخرية من قدرات القنابل والصواريخ «الذكية» التي تثبت بالواقع العياني غيابها المستمد من رؤوس مطلقها.

أمام العقبة الكأداء التي تحول دون تحقيق أي تقدم حقيقي نحو الإطباق والاحتلال لـ «المركز»، تبدو قدرات التمدد والتوسع من الأطراف «المناطق المكشوفة والمفتوحة غير المأهولة» التي تتحرك فيها قوات العدو، والتقطيع والفصل لمناطق القطاع، محكومة بعوامل التصدي الأسطوري الذي تقوم به ككأثب وسرايا



لدخول حرب ١٩٧٢ على غير رغبة منه. ولكنه اغتال مآثرة ضباط مصر وجنودها بسرعة. ثم بدأت الاستدارة الصريحة والواضحة على الخط الوطني- التحرري- التقدمي وصولاً إلى «عار»، زيارة القدس والصلح المشين مع العدو الصهيوني والتبعية للامبريالية الأمريكية.

رغم مقتل السادات فان رذته لم تهلك معه، بل عمقها مبارك بشكل يفوق حتى أحلام السادات. وتم كنس كل الانجازات الهائلة التي رواها المصريون شعباً وحيشاً بدمائهم وعرقهم. ووصلت البلاد إلى أزمتها الراهنة الرهيبة.

ويتبين مما نراه ونلمسه الآن، كيف أن خروج مصر من الصراع التاريخي «الصراع العربي الامبريالي الصهيوني» المفروض علينا فرضاً، قد صاحبه انكسار عربي هائل، واحتلال مباشر للعديد من الدول، وكيف صاحبه الجوع والحرمان والفساد والدمار للشعب المصري، وكيف صاحبه انحياز مهين للعدو، مكثه من الإمعان في عدوانه الوحشي ضد أشقائنا في فلسطين ولبنان، واحتلال العراق، وصولاً إلى تخومنا الإسلامية في أفغانستان، والبقية تأتي!! ورأينا كيف يتهدد الإقليم كله بأخطار داهمة. ويتم كل ذلك في حماية استبداد وحكم بالطوارئ فرضه مبارك منذ توليه السلطة حتى الآن.

إن الوطن يعيش مفصلاً حاسماً يحدد مصيره ومصير الإقليم كله لفترة قادمة لا يمكن تحديدها بافتراض بقاءه وعدم تلاشيه. لذلك فإن ضرورات بقاء الوطن تحتم «تنحي مبارك» أو «تنحيته» وخلق الطبقة النهائية والتابعة والخائنة من مواقعها، وإحلال سلطة جديدة يمكنها أن تدير الصراع الذي لا مهرب منه، وتتبنى مشروعاً للنهضة الشاملة في انحياز كامل للشعب وقواه الكادحة، للوطن والأمة، للتحرر والتقدم والعدل الاجتماعي.

كل الظروف مهيةة للتغيير الجذري وإنقاذ الوطن. إذ لا يمكن التعلل بالخشية من العدو الصهيوني أو الأمريكي، فإن ما يجري في العالم الآن، والأزمات والنكسات والنكبات التي يغرق فيها كل منها واضحة للعيان.

◀ حمزة منذر

● بعد حصار محكم لأكثر من عام ونصف على قطاع غزة وسكانه البالغ عددهم مليوناً ونصف، وبعد أن فشل الكيان الصهيوني في إضعاف المقاومة الفلسطينية عبر هذا الحصار أو عبر تواطؤ دول التخاذل العربي، قرر التحالف الصهيوني- الإمبريالي شن حرب مفتوحة على أهالي القطاع، هادق مضى أربعة عشر يوماً على بدء الحرب من الجو والبحر والبر. لكن العدو للأن لم يحقق شيئاً من أهدافه السياسية المعلنة رغم هول المجازر التي ارتكبتها جيشه بحق المدنيين الأبرياء..

● إن الصمود الأسطوري لفصائل المقاومة الفلسطينية وجماهير المقاومة العزل من كل شيء إلا من إرادة المواجهة، جعل هذه الحرب نقطة فصل بين زمنين، زمن حروب النزهة التي كان يشنها الجيش الصهيوني ضد الجيوش العربية، وزمن المقاومة الشعبية الشاملة والتي بدأت تأخذ مداها منذ مواجهة الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، وصولاً إلى انتصارات عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، والتي جعلت من خيار المقاومة الخيار الوحيد بأيدي الشعوب في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية في المنطقة.

● لقد تحول الصمود الفلسطيني وبطولات المقاومين ودماء الشهداء في المدارس والبيوت والساحات العامة إلى موقف شعبي جبار في المنطقة والعالم مؤيد لخيار المقاومة بوجه التخاذل الرسمي العربي. كما أن صمود غزة ألغى الفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، وألغى مؤامرة الاقتتال الفلسطيني- الفلسطيني. وبهذا المعنى أطلق صمود غزة ومقاومتها، الانتفاضة الثالثة لوقف التنازلات التي تقدمها السلطة في رام الله عبر المفاوضات المجانية مع العدو الصهيوني الذي لا يؤمن إلا بالتوسع وتهويد الأرض العربية المحتلة، والذي لم يترك شبراً من الأرض التي احتلها إلا اضطراباً وتحت ضغط المواجهة والمقاومة.

● لا شك أن صمود غزة كل هذا الوقت أخرج قادة دول التواطؤ والتخاذل الرسمي العربي. ولعل سبب الإحراج هو عجز الجيش الصهيوني عن إخماد المقاومة التي باتت تشكل مصدر قلق جدي بالنسبة لبقائهم في عروشهم، خصوصاً بعد أن خرجت الشعوب إلى الشوارع بالملايين تندد بهم وتضعهم في منزلة الشريك في العدوان المباشر على الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة. ومن جانب آخر وحين يتجاسر حكام دول الاعتلال على تقديم مبادرات (المبادرة المصرية نموذجاً) تعطي قوات الاحتلال مزيداً من الوقت لا رتكاب المجازر، قررت فنزويلا طرد السفير الصهيوني من عاصمتها، الشيء الذي لا تجرؤ عليه ثلاث عشرة عاصمة عربية تملك علاقات مباشرة وغير مباشرة مع الكيان الصهيوني!

● ذهب بعض العرب إلى مجلس الأمن بأجندة أمريكية- إسرائيلية، وقد سبق ذلك التراجع عن عقد مؤتمر قمة عربية طارئة. ثم جاء التهديد عبر أطراف في المنطقة لفكرة تدويل قطاع غزة واستقدام قوات دولية (ضمنها قوات عربية ترضى عنها إسرائيل)، وفيما بعد يجري تكليف مصر مجدداً بالإشراف على ما يسمى بإعادة التهدئة والشروط الإسرائيلية السابقة: نزع سلاح المقاومة، الاعتراف بالكيان، تقويض الرباعية الدولية بإنجاز حل «الدولتين»!

● إن صمود غزة أخرس المهزومين ورد على ادعاءاتهم حول عدم وجود مقومات خيار المقاومة، وها هي الحرب الجوية قد استمرت على مدار الساعة عشرة أيام وها هي الحرب البرية مستمرة منذ ستة أيام، وبالمقابل ما زالت المقاومة تزداد صلابةً وقدرة على الرد في الميدان وكذلك على مستوى توسيع دائرة إطلاق الصواريخ ضد المدن والمستوطنات الإسرائيلية. ففي حين لا تزيد مساحة قطاع غزة عن ٣٦٠ كم مربع، استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تجعل مجموع المستوطنين على مساحة ألف كم مربع ينزلون إلى الملاجئ المحصنة لتفادي صواريخ المقاومة رغم كل ما كان يقال عن جدواها.

● لعل أخطر ما تتضمنه مبادرات دول الاعتلال العربي هو الحديث عن وقف إطلاق النار بين الطرفين، أي المساواة بين جيش العدو الذي يرتكب المجازر وبين المقاومة التي تدافع عن أهلها بالأسلحة الخفيفة. وكذلك يجري الحديث عن إعادة التفاوض بين السلطة وإسرائيل. وهذا يعني تكرار ما حدث بعد مجازر حرب تموز حيث استقبل بعض الزعماء العرب إيهود أولمرت في أنابوليس، وبعضهم أعدق عليه بالقبيلات.

● في ظل هذا الصمود وهذا الانتاف الشعبي العربي والعالمى حول المقاومة، لا يجوز القبول بأقل من إزالة الاحتلال ولا بأقل من الفرز الواضح بين مؤيدي خيار المقاومة الشاملة ومؤيدي نهج التفریط والمساومة والتخاذل، كخطوة على طريق إقامة ميزان القوى لمصلحة تعزيز وتكريس خيار المقاومة ضد المخططات الإمبريالية- الصهيونية من قزوين إلى شرق المتوسط.

h.monzer@kassiouن.org



الأمريكية» الداعم والمتفهم لحاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها!»! إن الرهان على دور فاعل ومؤثر للهيئات الدولية- المهيمن عليها أمريكياً- يبدو لأبناء شعبنا وأمتنا، محاولة جديدة للرهان على السراب والوهم، إن إخراج القضية من يد العرب إلى المحافل الدولية، يشير إلى عجز رسمي، لا يستطيع أن يجلب من حكومات العالم، سوى الخذلان ونظرات التعجب والاستخفاف لهذا الاستجداء الرسمي. كما أن أية محاولات رسمية للتجايل على حركة الجماهير الغاضبة، وتسكينها وتخديرها عبر بعض التصريحات، لا يعيدو كونه استخفافاً آخر بمطالب الجماهير. إن حديث البعض عن وقف «العنف» المتبادل، وليس وقف العدوان الوحشي الصهيوني على القطاع، هو تشجيع لاستمرار المذبحة، كما أن الدعوة لوجود قوات دولية أو مراقبين دوليين على أرض القطاع، في استتساخ للقرار الدولي الخاص بلبنان ١٧٠١، سيزيد من الكارثة وتعقيداتها، بعد رفض قوى المقاومة لهذه الاقتراحات، التي تصب في خدمة العدو وحلفائه، بهدف تحقيق «تهدئة» تتحول على يد «المجتمع الدولي» لهدنة دائمة، تسحب من يد شعبنا وحركته الوطنية مشروعية مقاومة الاحتلال.

إن وقف المذبحة وفتح المعابر وإنهاء الحصار هي الشروط الوحيدة التي يجب التمسك بها فلسطينياً وعربياً ودولياً. وأي حديث آخر هو محاولة لسكب الماء في طواحين العدوان.

■ ■

العالم على أبواب فجر عصر ما بعد أمريكي..

- ◀ آلان غريش / لوموند ديبلوماتيك
- ترجمة قاسيون

هل تعاني الإمبراطورية الأمريكية من الانحدار نفسه الذي عانت منه سابقتها البريطانية؟
هكذا يتساءل المؤرخ إيريك هوبسباوم؟
إن أقول «وال ستريت»، رمز السيطرة المالية للولايات المتحدة، وبالمقابل، الصعود الاقتصادي والمالي للصين، التي استطاعت استخدام التقسيم الدولي للعمل للمباشرة في تنمية مستقلة، وحركات اليسار القويّة في أميركا اللاتينية، أو بروز الدبلوماسية الهندية، كلها عوامل تشهد، كل منها بطريقة مختلفة، على انقلاب في العلاقات الدولية. فمكان عالم أحاديّ القطب كانت السيطرة فيه للغرب، تولد جغرافيا سياسية جديدة تمتاز بتعدد الأقطاب.. وتتمثل بدول ذات نفوذ في الدرجة الأولى.



بالرغم من تحالفها مع الاتحاد الأوروبي لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرةً على فرض وجهة نظرها على العالم وهي بحاجة إلى شركاء آخرين لحلّ الأزمات.

إلى التدخّل أكثر في المستقبل في مجمل المنطقة، للمساعدة على الوقاية ومعالجة الأزمات».

قوسُ من الأزمات من الأطلسي إلى المحيط الهندي
ويتطابق هذا التحليل مع ذلك لغالبية الاستراتيجيين الأميركيين، والذي لخصّه السيد ويليام بيرنز، المسؤول الكبير في وزارة الخارجية، كالتالي: «منذ عشرة أعوام، كانت أوروبا هي محور السياسة الخارجية الأميركية. (...) ولكن، من الآن فصاعداً، كل شيء قد تغيّر. (...) إذ يحتلّ الشرق الأوسط بالنسبة للرئيس (جورج و.) بوش، ولوزيرة الخارجية (كوندوليزا) رايس، وسيحتلّ بالنسبة لخلفائهم، المكان الذي كانت تحتله أوروبا لدى مختلف الإدارات خلال القرن العشرين». إن كون هذه المنطقة تحتوي على القسم الأكبر من احتياطات النفط في العالم، في الوقت الذي يبقى فيه سعر البرميل مرتفعاً جداً – بالرغم من انخفاضه مؤخراً– يساهم في زيادة الطابع الاستراتيجي له الشرق الأوسط الكبير».

يفسر هذا التمرکز الذي لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لجيوش غربية في المنطقة، من العراق وصولاً إلى تشاد، ومنّ أفغانستان وصولاً إلى لبنان، فعبّر إدراجها كافة تلك المعارك ضمن إطار «حربها ضدّ الإرهاب»، ساهمت الولايات المتحدة في إنشاء «أهمية للمقاومة»، أممية مركّبة في غالبية الأحيان، منقسمة ولا شيء يجمعها في العمق سوى معارضة الهيمنة الأميركية.

تتضح هذه المقاومة أيضاً في المجال الحاسم للاقتصاد. فعلى عكس الأزمات السابقة(الآسيوية، الروسية، إلخ)، تؤكّد العاصفة المالية الحالية على تهميش المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ففي بداية الألفية، قرّرت العديد من الدول – روسيا، تايلاند، الأرجنتين، البرازيل، صربيا، إندونيسيا، وغيرها– تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي سلفاً، للتحرّر من الشروط المفروضة من هذه المنظمات الدولية.

فهل سيتمّ استبدال «توافق واشنطن» ب«توافق بكين»؟ ويتلخّص هذا الأخير، بحسب مخترعه

■ ■

الشيوعية، وهي البديل الحالي والنموذج المکتمل للتوتاليتارية». وبعد بضعة أعوام، أعلن فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» مع الانتصار الحصري للنموذج الأمريكي الغربي... ثمّ بعد حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١)، تراءى للعديد من المراقبين فجرٌ أمريكي للقرن الواحد والعشرين.

بعدها بخمس عشرة سنة، ظهر توافقٌ جديد، أقرب إلى الواقع على ما يبدو: نحن ندخل في «عالم ما بعد الولايات المتحدة». بحسب ما يعترف به الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي nationale الذي اعتمدته الحكومة الفرنسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، «لم يعد العالم الغربي، أي أوروبا وأميركا بشكل أساسي، يستحوذ بمفرده على المبادرة الاقتصادية والإستراتيجية كما كان عليه الأمر في العام ١٩٩٤».

فهل سيكون العالم متعدّد الأقطاب؟ لا شكّ على الإطلاق أنّ الولايات المتحدة ستبقى، لأعوام طويلة مقبلة، هي القوة المهيمنة، وليس فقط على المستوى العسكري، إلّا أنّه عليها أن تأخذ بعين الاعتبار بروز مراكز نفوذ في بكين ونيودلهي، في برازيليا وموسكو. ويؤكّد تداعي مفاوضات منظمة التجارة العالمية، والطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة النووية الإيرانية، إضافةً إلى فصول المفاوضات مع كوريا الشمالية، أنّ الولايات المتحدة، بالرغم من تحالفها مع الاتحاد الأوروبي، لم تعد قادرةً على فرض وجهة نظرها، وهي بحاجة إلى شركاء آخرين لحلّ الأزمات.

يمكننا أن نصّيف إلى تلك القوى الجديدة سلسلةً كاملةً من الفعاليات يتحدّث عنها، في وصفه له «عالم غير قطبي»، السيد ريتشارد هاس، وهو مسؤولٌ سابق رفيع المستوى في إدارة بوش (الأب)، ثم في وزارة الخارجية، والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية (نيويورك)، فهو يعدد عشوائياً كلاً من الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة الصحة العالمية والمنظّمات الإقليمية: كما المدن كشانغهاي أو ساو باولو، وكذلك وسائل الإعلام الفضائية، من قناة الجزيرة إلى CNN، وأيضاً الميليشيات، من حزب الله إلى حركة طالبان، وكارتيلات المخدرات، والمنظمات غير الحكومية... ليخلص إلى التالي: «يشهد العالم اليوم أكثر فائزٌ على سلطه مؤرعةً بدلاً من تمركز للسلطة».

مهما كان، تطالب الدول، التي تمّ التنبؤ بانهارها تحت الضربات القاسية للعولمة، بموقع بارز لها، إذ تؤكّد كلّ من الصين، والهند، وروسيا والبرازيل على طموحاتها، وتدين نظاماً دولياً كان

طاقة نظيفة للغد

- ◀ بولا دوبريانسكي

نادراً ما يمر يوم دون أن تحتل مسألة تتعلق بالطاقة عناوين الرئيسية في وسائل الإعلام. ويوماً بعد يوم تتزايد حاجة العالم إلى طاقة نظيفة يمكن تحمّل كلفتها لدعم النمو الاقتصادي والتنمية دون الإضرار بالبيئة. وما من شك في أن تأمين مصادر طاقة وافرة مستدامة ونظيفة هو أحد أعظم التحديات التي تواجه العالم الحديث. تحاول حكومات الدول والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الاستجابة لهذا التحدي من خلال البناء على أساس تقليد طويل من الأبحاث المتعلقة بتأمين طاقة نظيفة لتطوير تكنولوجيات تحويلية تقلص الاعتماد على النفط، وتعود بفوائد بعيدة المدى على العالم أجمع، وكذلك عبر اللجوء إلى التكنولوجيات المحدثّة لتغييرات جذرية، وإلى القدرة الإبداعية لأصحاب المشاريع، ودعم المبادرات المحلية في الدول النامية.

عالم الاقتصاد جوشوا كوبر رامو، بثلاث نظريّات تحدد الطريقة التي يمكن لبلد جنوبي، من خلالها، التموّض على الساحة العالميّة: التشديد على الإبداع؛ وضرورة عدم الاكتفاء بأخذ نمو الناتج المحليّ الإجمالي فقط بعين الاعتبار، إنّما أيضاً نوعيّة الحياة ونوع من المساواة يتفادى الفوضى؛ وأخيراً، الأهميّة المخصّصة للاستقلال والحكم الذاتي في القرارات وعدم إفساح المجال أمام آخرين (خاصّة القوى الغربية) بفرض وجهات نظرهم.

آثار أمنيّة للتسخّن الحراري للكرة الأرضية

لقد أثار هذا المفهوم العديد من السجلات والانتقادات، مثلاً حول معرفة ما إذا كانت الصين تقدّم في الواقع «نموذجاً جديداً»، في حين يتفاهم فيها انعدام المساواة، وكونها وافقت على الاندراج في نطاق العولمة. لكنّه يسمح بفهم أنّ دول الجنوب، كما لم يسبق أن حدث لها منذ نزع الاستعمار، قادرةً على إثباع سياسات مستقلة، وإيجاد شركاء لها – سواء على صعيد الدول أو الشركات– لا تصطفّ لجهة رؤية واشنطن. علاقات جديدة تُحاك كما أثبتت ذلك قمم الصين-أفريقيا أو اجتماع وزراء الشؤون الخارجية لدول البرازيل وروسيا والهند والصين، في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك. أصبح هنالك دولٌ قادرةٌ على تقرير خطط إنمائيّة دون الخضوع لقيود «تسوية واشنطن» الصّارمة.

تحول أساسي آخر طال الهندسة الجيوسياسية للعالم، ففي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعاً مخصّصاً للتداعيات السياسية والأمنيّة للتسخّن الحراري للكرة الأرضيّة. فقد بات التفكير الإستراتيجي يتضمّن هذا البعد، سواء في الولايات المتحدة، وفرنسا أو أستراليا. ودون الدخول في التفاصيل، ستؤثّر الظروف المناخية القاسية على المواسم الغذائيّة وستسهّل انتشار الأوبئة، ولن يؤدي ارتفاع مستوى البحار والأنهار فقط إلى خلق ملايين اللاجئين البيئيين – ١٥٠ مليوناً في العام ٢٠٥٠ بحسب بعض التقديرات–، لكنّه سيعيد إحياء الصراع حول قسمة الأراضي، واختفاء بعض الجزر، منها المرجانيّة، ما سيؤثّر على مجمل المناطق الاقتصادية البحريّة الحصرية. أمّا بالنسبة إلى الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائيّة، فهو سيهدّد استقرار العديد من الدول.

من الآن فصاعداً، مع تأكّد بروز سبل نموّ اقتصادي مختلفة، ومع تعدّدية الاقطاب، لم تعد السيطرة الاقتصادية للغرب وحدها هي المشكّك بها، إنّما أيضاً حقّها في تحديد الخير من الشر، ووضع القانون الدولي، والتدخّل في شؤون العالم، باسم الأخلاق أو المساعدات الإنسانية. هكذا يوضّح الوزير الفرنسي السابق للشؤون الخارجية، هوبير فيدرين، بأنّ الغرب قد خسر «احتكار التاريخ» واحتكار «الرواية الكبيرة». لقد كان تاريخ العالم، الذي اختلّع منذ قرنين، يتلخّص بتاريخ ارتقاء أوروبا وهيمنتها. ويمكن اعتبار التوجّه نحو تعدّدية قطبية بمثابة فرصة للتقدّم نحو عالمية كونيّة حقيقية. لكنّه يثير أيضاً أحياناً المخاوف الأوروبية: هل سيزداد العالم خطورةً، هل ستُهاجم «قيمنا» من كل صوب، من الصين وروسيا والإسلام؛ وهل يجب خوض حرب صليبيّة جديدة، تحت غطاء منظمة حلف شمال الأطلسي، ضد البرابرة الذين يحاولون «تدميرنا». قد تتحول هذه الرؤية، في حال لم تنتبه لها، إلى نبوءة تحقّق ذاتها بذاتها.

■ ■

تحقيق الأهداف القومية للشركاء في تخفيض معدل التلوث، أما المعيار النهائي لدى نجاح الشركات فهو تمكّنها من توليد نتائج ملموسة على الأرض. وعندما نتحدث عن نتائج يمكن قياسها، تبرز قصة إيجابية من بعض الشركات التي أطلقت قبل حوالي خمس سنوات في مؤتمر القمة حول التنمية المستدامة الذي عقد في «جوهانسبرغ». ومن الأمثلة على ذلك الشركة الخاصة بالوقود النظيف والسيارات النظيفة، وهي مقارنة متعددة الأوجه تهدف لمعالجة مسألة الحصول على الطاقة وتحسين كفاية استعمال الطاقة ونوعية البيئة. ففي عام ٢٠٠٢، كان البنزين المحتوي على الرصاص يستخدم في جميع الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية باستثناء دولة واحدة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، وبمساعدة من الشركة الخاصة بالوقود النظيف والسيارات النظيفة، كانت جميع الدول الـ٩ الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية قد توقفت عن تكرير البنزين المحتوي على الرصاص واستيراده. وسيكون لهذا التغيير تأثير صحي على العديد من الـ(٧٢٣) مليون نسمة الذين يقطنون هذه الدول.

● **ترجمة: عادل بدر سليمان**
المصدر: أي جورنال.

الفن

حين يفتح

الأبواب الموصدة

◀ حلب - محمود كمال بكو

عندما حلّ اليوم الموعد أخيراً، توجهنا قبل أربع ساعات من بدء الأمسية إلى صالة الأسد الرياضية لرغبتنا أن نكون أول من سيدخل الصالة، ولكنها بقيت مجرد رغبة، فالآلاف من الصبايا والشبان كانوا قد سبقونا إلى هناك، ينتظرون فتح أبواب الصالة، وقبل موعد الأمسية بساعتين كانت الصالة قد امتلأت على آخرها، وهي التي تتسع لخمسة آلاف شخص.

وفي انتظار لحظة اعتلاء مارسيل الخشبة، تشوه الإدراك بالزمن، فغدت الدقائق الباقية لظهوره كأنها أيام، وأطل مارسيل على

هذا الـ«بورنو» ثقافي

◀ فواز العاسمي

لا يعرف المرء من أين تأتيه القوة حتى يدافع عن رغبته بكسر هذا الزيف الثقايّ في وطننا .. ولا يعرف أيضا من أين تأتيه المصائب فهي خبط عشواء كالمنيايا؟! كل ما أوّمن به هو الحرية وكل الحرية لما يكتبه عمر أو زيد من الناس، ولكن ما أكفر به حقا هو رغبة البعض بتحويل الصحافة المحلية من منبر للدفاع عن قضايا الناس إلى منبر لتصفية الحسابات!! في عددها الصادر في تاريخ٢٧/١٢/٢٠٠٨ فاجأنا جريدة تشرين بنشر مقالة لعمر الشيخ!! هل أدعوه (المدعو) أم أترفع فأسميه الكاتب عمر الشيخ!! تلك المادة التي أقل ما يقال عنها أنها مادة صحفية كيدية بطابع فضائحي مرفقة بصور ومستندات لحادثة (السطو) كما أسماها (كرومبو العصر) قام بها الشاعر الشاب قيس مصطفى على مقالة للشاعر الشاب أيضا طارق عبد الواحد والمقيم في شيكاغو، يا الله رب العرش والسماوات كم تبعد هذه الشيكاجو في هذا العالم الواسع باتساع قرية!!لنترفع قليلا في منابرها عن الماهاترات.أما لماذا مهاترات وتصفية حسابات؟ فالواضح من طريقة عرض القرائن ومن أسلوبية المادة المنشورة أن هناك ما يشي بكل ما ذكرت. وهنا أدبياً بـ«تشرين» الصحيفة التي نجل ونحترم وربما بغير علم من القارئمين عليها أن تحشر نفسها فيما يدور في المجتمع الأدبي والصحفي فيسورية من شللية ومحسوبية وتصفية حسابات، كما أستغرب منها أن تتيح كل هذه المساحة لمقالة مرفقة بصورتَي فوتو كوبي تشغلان حيزاً كان من الممكن استغلاله بإعلان

إبراهيم الكوني في دمشق



1

يدعم مسيرة الجريدة أو بقصيدة لشاعر أو قصة لقاص، أو أيا كان والاكتفاء بذكر رقمي عددي الصحيفتين الناحلة والمنتحل منها مثلاً!! المحزن (أم المخزي) هو صدور تشرين في ذاك اليوم بلا ملحق ثقايّ كنا ننتظره كل سبت بفرحة الصائم أسبوعاً كاملاً!!الملفت للنظر أن احتجاج الملحق يشي باستخفاف ما، إذ أن احتجاجه كان مصاحبا للمقالة المذكورة وهي من عيار ثقيل تهاجم قيس مصطفى الذي يدعي البعض أنه بسبب من نشره لقصيدة في الملحق فيها شيء ما من الهرطقة إن اجترأنا منها مقاطع من سياقاتها على مبدأ «لا تقربوا الصلاة».الملفت مرة أخرى أن كل هذا يشي بعمق السخرية من عقولنا؟ وإذا ربطنا ما ذكرنا بحل تكليف الكاتب الروائي خليل صويلح المسؤول الثقايّ عن الملحق،لا بل أن الملحق نفسه رأى النور على يدي خليل صويلح، نجد أن المصائب لا تأتي فرادى لأنها غالبا ما تكون بفعل فاعل أو بفعل بعض الكتية!! أعرف قيسا جيدا وأعرف أخلاقياته العالية وكما أعرف أنه لا يحتاج هذه الشهادة مني!! كما أعرف كم هي عميقة صداقته بطارق عبد الواحد لكنني وبتجردي من كل العواطف تجاه قيس وعمر أحس أن على قيس الدفاع عن نفسه فيما قيل عنه، حتى أكون منصفاً، قيس مطالب باعتذار إن كان قد تبنى أو انتحل المقالة المنسوبة لطارق عبد الواحد...مع تيقني التام أن قيساً لا تنقصه الموهبة ولا الحيلة لصنع أجمل بكثير مما نصنعه نحن الذين نكبره سنأ وربما خبرةً ؟!؟

■ falasmi@yahoo.com



وسط الخشبة تماما ليقود دفة رحيله في أوردتنا، كيف لا؟ وهو خبير في فك شفرة أبواب الحنين الموصدة في قلوبنا، ويحفظ عن ظهر قلب الشعاب والمسالك التي تقضي إلى بياب أرواحنا، ليرشد إليها وإبل من المطر والحب والصفاء، وإنحنى على عوده يجدل على أوتاره مواويل العشق والحرية والآه. وقيل أن يشرع في الغناء عبر عن سعادته بوجوده في حلب حيث قال:«بفرح غامر أتينا إلى حلب، حلب الذاكرة والتراث والحب، وكونها مدينة غنية بالتراث الموسيقي سنبداً هذه الأمسية بمقطوعة من الألحان الحلبية، حيث توافقت قصيدة "طوق الحمامة الدمشقي" مع القدود الحلبية التي زادت من جمالية القصيدة».

شؤون ثقافية | 11

ثم عرج صوب الحب وهو وجهته الأبدية، حيث غنى «ريتا» راجياً من كل النساء أن تنددن معه تلك الأغنية. ثم تسللت أميمة الخليل إلينا لتغني بصوتها الدافئ أغنية «عصفور طل من الشباك» لتشاركها حزنها على كل العصفير السجينة في العالم ، كما أهدى مارسيل تلك الأغنية إلى كل السجناء العرب في السجون الإسرائيلية، وكل سجناء الحرية في السجون العربية، ثم غنى مقاطع من قصيدة « يطير الحمام» لمحمود درويش، قبل أن يغني قصيدة« تعاليم حورية » برفقة زوجته المغنية يولا، وأهداها إلى السيدة حورية والدة الراحل محمود درويش ، وعادت أميمة لتغني «تكبر»، ثم غنى مارسيل «جواز السفر» بتوزيع موسيقي جديد، حيث أضاف على لحنها فضاءات موسيقية شاسعة، وترك العنان لأصابع نجليه رامي على بيانو، وبشار على الإيقاع، لتطفئ جاذبية الموسيقى على المكان، وتجعلنا نحلق معهم إلى عالم الرقي والجمال ، لتنتهي الأمسية بأغنية« يا بحرية». توجهنا وحشد من الصحافيين إلى الكواليس، حيث خصّنا مارسيل بحديث قصير، ففيما يخص مدينة حلب قال: «شكّلت حلب منذ القدم ذاكرة للتراث الموسيقي العربي، وأنا اشعر بفرح وسرور بهذا اللقاء مع الجمهور الحليي»، وحول تجديده على صعيد اللحن للأغاني القديمة قال: «التجديد يضيف للأغنية مساحات من التقاسيم المنفردة مما يمنح لها حياةً جديدة»

وتسنى لـ«قاسيون» أن تسأله: «بعد كل هذه الجماهيرية والانتشار، عن ماذا تفتش بعده؟ فأجاب: «لا استسلم أمام الحياة، دائماً براودني شعور غامض كلما أنهيت عملاً ما بأنه ليس كل ما أردت قوله، لذلك مازلت استيقظ كل صباح لأبحث عن عمل، عن لحن مختبئ في مكان ما لأروضه على أوتاري، أبحث عن كلمات غافية لأمنحها صوتي وأدعوها إلى الغناء».

بقي أن نذكر بأن الفرقة الموسيقية المرافقة لمراسيل ضمت عازفين سوريين هما محمد عثمان على آلة البزق، وكنان عظمة على آلة الكلارينيت.

■ ■

دفاعاً عن الحرية

غريباً بينهم، لكنني لم أسمع ولا كلمة من أحد: إن ما يحكى عيب أو خادش للأخلاق أو مسيء للمشاعر.

وأظن أن ذلك الكلام كان طبيعياً، وعفويّاً، ولم يكن مرتباً... أي أنه يجري دائماً دون أن يظن أن هذا يخدش الأخلاق والذوق أو هو محرم بشكل ما .. وأقول: لو أن ذلك سمع من المسؤولين في جريدة تشرين الغراء، لأمروا بمحاكمة هؤلاء السهارى جميعهم بجرم خدش الأخلاق، ولأمروا بتقييدهم وكمأفواههم.

أقول ذلك لأنني سمعت وقرأت عما جرى للمسؤول عن الملحق الثقايّ في جريدة «تشرين» الصحفي خليل صويلح حيث صدر قرار بإقصائه عن عمله لأنه نشر قصيدة اعتبرها بعضهم خادشة للأخلاق، أو هكذا فسرّت في إدعاء أحد الرقباء، وكأنّ هذا الرقيب لم يقرأ تراثنا وتاريخنا . لم يقرأ ألف ليلة وليلة، ولا كتاب الأغاني، ولا طوق

محمود درويش : شاعر طروادة

الكبير «طروادة...» الذي يقوم الشاعر المصري جرجس شكري بوضع اللمسات الأخيرة في إعداده عن «نساء طروادة» ليوريبيدس، وذلك بالتعاون مع د.ماري إلياس والمخرج حسن الجريتلي.

يقول الراحل محمود درويش ضمن هذا السياق: «أنا متأكد أنه كان هناك شعراء في طروادة. ولكن صوت هوميروس، صوت المنتصرين، طغى حتى على حق الطرواديين في أن يحكو جانبهم من القصة. أنا أحاول أن أكون شاعر طروادة».

يذكر أن فرقة الورشة المسرحية واحدة من أعرق الفرق المسرحية العربية، حيث بدأ نشاطها منذ عام١٩٨٧. وقد بدأت بـ«تمصير»نصوص عالمية بحرية متزايدة حتى عام١٩٩٢ ، ثم انتقلت إلى استكشاف فنون العرض التراثية التي سبقت دخول نموذج المسرح الغربي إلى مصر، ومظاهر الحياة اليومية. كما صاغت عروضها الخاصة خلال هذه الفترة من البحث والتدريب مثل «غزير الليل»« حلاوة الدنيا»وفى سنة ٢٠٠٣ قدمت الورشة «رصاصة في القلب» لتوفيق الحكيم.

■ ■



في هذا العرض يقدم متدربو وبعض فناني فرقة «الورشة» تجميعاً مسرحياً (كولاج) عن الشاعر الراحل محمود درويش مأخوذاً من قصائده وأحاديثه، ومن المادة المكتوبة والصوتية والمرئية التي استعانت بها «الورشة» كمصادر لمشروعها

حيث يسكت العالم أويكتفي بـ: «هذا مؤسف»

◀ منار ديب

الردح وفرش الملاية

ثمة نخبة سياسية وثقافية مصرية معادية للعروبة تنظر إلى المحيط العربي كعبء أو لعنة جغرافية، والأنكى أن هؤلاء هم أول من يزايد بما قدمته مصر من أجل فلسطين، واقعين في أكثر من خلط منها أن مصر التي قدمت لفلسطين هي مصر عيد الناصر، التي يشكل ما جاء بعدها انقلاباً على منطلقاتها، كما أن الحروب التي خاضتها مصر كانت لأسباب تتعلق بالأمن القومي المصري لا برغبة بتحرير فلسطين، واليوم يشكل مزاج الشارع المصري تناقضاً مع توجهات النظام الحاكم، الذي لا تتردد الصحافة المصرية المعارضة والمستقلة بتوجيه نقد عنيف له، فيما تعمل الصحافة الحكومية المسماة قومية على المماهة بين البلد والنظام والشعب والنظام، مشيرة نعرات إقليمية ضد العرب ولاعبة على أوتار طائفية بأسلوب الردح وفرش الملاية في الحارات الشعبية. وهذه المقالات المشبعة بنزعة فوقية وبما يشبه جنون العظمة، تحاول أن تخفف من الحرج الذي وقع فيه النظام، وكأنها توجه سطورها إليه أكثر منها إلى القارئ، وهي إذ تفتقد إلى الحد الأدنى من التماسك والنزاهة، وتمارس كذباً سافراً يناسب الصحافة الصفراء لا الإعلام

الحكومي الرصين، فإنها لا ترتكب خيانة أخلاقية فحسب بل وتعمق من حالة العزلة والجهل بالقضايا العربية من خلال طرح رواية واحدة متفق عليها، تحيد إسرائيل وتقدمها كطرف من الأطراف لا كعدو، وتغرب المصريين عن بديهيات انتمائهم وعمقهم الطبيعي، خاصة حين تخاطب وجدان القارئ العادي عبر إثارة نزعته المصرية القوية أصلاً.

الأطفال المقتولون

مشاهد الأطفال الصريعين بنيران الجيش الإسرائيلي في غزة، بسكونها وتكرارها، تتحول إلى وهم أو إلى شيء عادي. كأنهم نائمون، سيسقط المزيد منهم، لما لا يحدث ذلك، مالذي سيمنع. كل الجبروت العسكري والتكنولوجي في مواجهة الأكثر ضعفا ورقة. نعم العالم يسكت على ذلك، في أحسن الأحوال يقولون: هذا مؤسف، يدعي الصهاينة أنهم يتجنبون إيقاع ضحايا بين المدنيين، أميل إلى الاعتقاد أنهم يعتمدون أن يسقط أكبر عدد ممكن من المدنيين. لأنهم لا ينظرون إلينا على أننا بشر، والعالم الغربي يشاطرهم هذه النظرة، فالفقراء، العرب المسلمون، لا ينظر إلى حياتهم على أنها ثمينة. من سيتورط بالدفاع عن حماس

هي مجرد إرهاب أصولي، ولتكن منتخبة، ولتكن لم تهاجم أهدافاً غربية. والمدنيون هم مدنيوها، والأطفال هم أبناءها، هكذا تؤخذ الأمور بالجملة. ثم مالذي يدفع إسرائيل إلى أن تحسب حساباً لأحد، حين تقع مجزرة أطفال تتابع المدن العربية نومها، ولا تجد إسرائيل نفسها مضطرة للتفكير أنها ستدفع ثمنها باهظاً وستعاقب.

غزة والواقعيون

لا أحد يحب الموت، ولكن يحدث كما في الحب أو في المشاعر الدينية أن يقدم إنسان أعز مايملك وفق منظومة لا يمكن صرفها إلى معادلة عقلانية. في لحظة تتلاشى لدى الفرد أهمية حياته الشخصية، ويجد نفسه قادراً على التضحية، لأنه لا بد أن يفعل ذلك، لأن لا خيار. ضغط التاريخ، ضغط الضمير. المغامرات، التي لا يمكن أن يفهمها من يريد السترة، ومتابعة حياته الرتيبة وتنمية موارده المالية. الغريب أن قطاعات واسعة من الشعب العربي تحمل هذا المزاج، لكن بأي اتجاه يتم صرف هذه الطاقة. في ظل ظروف لا تحتل، يصير المزيد من التصعيد ضروريا لكسر جمود لحظة تاريخية مغلقة. ■ ■

طابور خامس على الهواء

◀ وائل قيس

يبدو أن العرب اعتادوا على صور الدمار والمجازر التي تبثها معظم الفضائيات العربية، ولكن ما لم يعتادوا عليه إلى الآن هو تخاذل بعض هذه الفضائيات ووقوفها إلى جانب ما أصبح يسمى اليوم حسب تعبير الأنسة كوندي «دول الاعتدال» فهذه الفضائيات بدت وكأنه لم يعنها الهجوم الصهيوني البربري على قطاع غزة، فظهرت تغطيتها للخبر وكأنها تبث خبراً عن سيبيريا، أو قطاع يقع في كوكب المريخ، في حين أن معظم المحطات الأخرى بقيت محافظة على نهجها في نقل الصورة الدموية والإحاطة بالحدث من كامل جوانبه.

قناة الـ«LBC» اللبنانية لم تستطع أن توقف برامج الإمتاع والترفيه، بل استمرت على نهجها واستضافت ليلة رأس السنة ثلة من المثبتين ليتوقعوا سنة سوداء على الشرق الأوسط إلى جانب برامج آلاف الدولارات، ولم تكن شقيقتها المستقبل أحسن حالا، فقد تابعت زيارات الحريري وتصريحاته حول الوضع في

الموت فضائياً

◀ خزامي رشيد

سجلت حضورها الإعلامي في ساحة الحدث، ولكنها لم تكلف خاطرها أن تسميه عدواناً أو حرباً، فوسمت ما يجري بـ«الهجوم على غزة». أما قناة «أبو ظبي» التي لم ننس أبداً موقفها إبان الانتفاضة الثانية، فقد اتصلت من واجها الإعلامي تجاه ما يحصل في غزة، واكتفت بإفراء مساحة متواضعة له تقتصر على نشرات الأخبار، وتابعت بث برامجها المتنوعة، وكان ما يحدث يحدث في كوكب آخر، أضف إليها محطة «دبي»، ومحطتي «LBC» و«MBC».

أما الفضائيات اللبنانية بمختلف تياراتها وتوجهاتها فقد تابعت الحدث بمستويات متفاوتة، محطة «المستقبل» لم تفرق في صمتها طويلاً، فتاريخها السابق في المتابعة الإعلامية أعادها عنوة إلى أتون الحرب على غزة، مع بعض التمريرات النوعية التي لا تليق بجريمة إسرائيل الكبرى،

لبنان ولم تنس أن تستضيف كارمن شماس لتتوقع للعاشقين سنة جميلة صافية ملؤها العلاقات العاطفية المستقرة، أما «أخبار المستقبل» فسارعت إلى استضافة محللين ونواب تابعين لقوى ١٤ آذار للتحدث عن الوضع في القطاع، وكما جرت العادة حملوا سورية مسؤولية القصف الهجمي للقطاع... وكان سورية هي من أغلق معبر رفح وحاصر القطاع لمدة سنتين!! أما «العربية» فقد أسفرت عن وجهها الحقيقي، وغردت خارج السرب الإعلامي، حيث اهتمت بقمة الخليج والأزمة المالية التي تعصف بأسواق البورصة الخليجية فكان ارتفاع الأسهم في البحرين وانخفاضها في الرياض مهما لدرجة أنها كانت تذكر أخبار القطاع ضمن النشرة العادية، حفظاً لماء الوجه لا أكثر لكنها لم تستح حين وصفت شهداء غزة بـ«القتلى»! في حين قطعت «الجزيرة» كامل برامجها لتقوم بتغطية كاملة للأحداث واستضافت المؤيد والمعارض، واستطاعت القناة القطرية أن تنهائ مع زميلاتها، مثل قناة «المنار» اللبنانية التي عمدت منذ اللحظة الأولى إلى توفير الدعم المعنوي للمقاومة الفلسطينية من خلال استضافتها محللين كان لهم شرف المشاركة في انتصار تموز ٢٠٠٦، وجندت «المنار» كامل طاقمها لتغطية أحداث القطاع، وكذلك فعلت قناة «الجديد» التي قسّمت شاشتها إلى قسمين: الأول نقل مباشر من غزة، والثاني نقل مباشر لاعتصام القوى الطلابية أمام السفارة المصرية في بيروت، وكذلك فعلت قناة «العالم» و«الفضائية السورية».

أما محطة «الجديد» فقد لاحقت الخبر أولاً بأول، وغطت الحدث، وتفاعلت إخبارياً، وخصصت مساحة للأغاني الوطنية وللحوارات السياسية، وعادت لتضبط الإيقاع مع حلول العام الجديد، محطة «OTV» وأكبت الحدث بشكل متقطع عن طريق الحوارات ونشرات الأخبار، وتركت مساحة كبيرة للمنوعات الفنية والثقافية، أما محطة «المنار» وكعادتها لم تقف على الحياد، فما يحصل في غزة أكثر ما يعينها، لأنها، وكما تعبر، تقف معها في الخط نفسه، خط المقاومة، فما يحصل في غزة هو السيناريو نفسه الذي شهدناه في حرب تموز ٢٠٠٦ المحطات السورية الرسمية والخاصة كانت حاضرة بقوة في المشهد الفضائي العام للحرب على غزة، ليس على مستوى تغطية الحدث الإخباري، ولكن على مستوى عمق الحدث، سواء في الحوارات أو البرامج أو الأفلام، أما قناة الجزيرة فسجلت وكعادتها رقماً سحرانياً في التغطية الإخبارية، عن طريق مراسليها الذين لم يناموا حتى هذه اللحظة، سواء في التغطية المباشرة، أو في الحوارات والبرامج الوثائقية، أو في جس نبض الشارع العربي الغاضب. ■ ■

عليها، وأخرى ترمي نفسها أمام الليموزين، وعلى مقربة من هذه الصورة لقطة لوصول وفد «باب الحارة» إلى إحدى العواصم العربية يتقدمه أبو شهاب.

تعالوا إلى كلمة سواء: ألم نبتهج إلى اليوم بمحاكمة قتلة سوزان تميم؟ نظراً للمفاجآت المتتالية في أرشيف المغنية المجهولة، بصراحة كانت من الأيام المشهوددة، فالحدث هز ضمير الأمة النائمة وأيقظه من سباته، فهو لا يقل أهمية عن انتصار ناقة أصيلية في سباق الهجن، أو شاعر في مسابقة «شاعر المليون». كما ترون فالسنة لم تكن سيئة تماماً، هناك أكثر من نمرة مسلية. صحيح أننا لسنا جميعاً من «برج الدلو»، ولكننا متفائلون بالسنة الجديدة، سواء أكانت بحذاء طائر، أم بقبيلة عنفودية، أم بحرب إبادة معلنة. ■ ■

اعتباطية، لتكن ٢٠٠٣، باللحظ العاثر، ففي هذه السنة احتلت أمريكا العراق. آسف، كنت أقصد سنة أخرى، ولكن صور الألبوم تقطر دماً من الجلدة إلى الجلدة، فأين المفر؟ ألسنا من حاول اغتيال نجيب محفوظ بخنجر عربي أصيل؟ أوليس نحن من نفى نصر حامد أبو زيد ونوال السعدوي في غزو قبا في مضاد؟ هناك صورة لصدام حسين. عفواً، في الحقيقة، هما صورتان: في الأولى وهو يطلق الرصاص في أحد الاحتفالات بعيد ميلاده، وأخرى وهو يتدلى من حبل المشنقة، بإمكانكم اختيار إحدى الصورتين، لا فرق. مهلاً هذه صورة تاريخية حقاً، تستحق وقفة متأملة، قد تقلب الموازين كلها: تامر حسني في مطار عربي، بعد خروجه من السجن مباشرة لتهربه من الخدمة الإلزامية، وجماهير المعجبات تحيطه من كل جانب، إحداهن مغنى

بشدة «وكان» بشدة» ستخيف العدو أكثر في ما لو قلنا ندين ونستتكر فحسب، ثم أننا روضنا القاموس منذ عقود حين أرفقنا كلمة «خيانة» بعبارة «وجهة نظر»، وهكذا فإن اسم الفاعل «خائن» صار مجرد مهنة معترف بها لدى هذا الطرف ومستتكرة لدى طرف آخر، ولكنها في المحصلة وجهة نظر، لا أكثر ولا أقل. حسناً، لنقل أنها كانت سنة سيئة، ولكن ماذا بخصوص السنوات الفائتة، هل كانت حواشيها مطرزة بالحرير والشموع؟ طيب، لنعد إلى الوراء قليلاً، ولنختار سنة

بحذاء طائر أم بإبادة جماعية.. لا فرق!

◀ خليل صويلح

أكتب لكم من علو شاهق. أكثر ارتفاعاً بقليل من طائرة أباتشي تتجول في سماء غزة في جولة صيد عادية.

أرجوكم لا تقولوا إنه كان عاماً سيئاً، على العكس تماماً، فهو أقل ألغاما مما سبقه من أعوام، فنحن اعتدنا أن نمحو الذاكرة، ونضع اللوم على السنة الأخيرة بوصفها السنة الأكثر سوءاً في تاريخنا، ولكن تعالوا نتذكر: متى كنا سعداء؟

لنضع جانباً توقعات ماغي فرح وأخواتها، ونفرش البساط على حجم الخريطة، ونقلب الألبوم على مهل، فالجواز والمذايح والانتهاكات الأخوية والقبلية ليست أقل من انتهاكات العدو المعلن، ثم أن قائمة الخسائر لاتنتهي منذ أن كانت عصابات الهاغانا، قبل عقود، تتدرب على الذبح في دير ياسين، على الطريقة النازية، وتتكش أسنانها بين فترة وأخرى بمذبحة هنا ومجزرة هناك إلى أن أبادت مئات القرى الفلسطينية. هذا أمر اعتيادي لطالما انتصرونا عليه بالجملة الشهيرة ندين بشدة» أو «نستتكر

قاسيون 2009

تعلن قاسيون عن استمرار

حملة الاشتراكات لعام 2009

قيمة الاشتراك السنوي (400) ل.س

يتم الاشتراك عبر الموزعين

قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار.